عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ فبراير 2015 «العدد السادس» - ISSN: 2210-18000

وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية يختتمون دورتهم الـ 31

الصالح في أول حوار لها:

البحرين قدمت تجربة متميزة في مجال الأسر المنتجة

حوار ابوظبي (3)

يعتمد برنامج توعية العمالة كمبادرة اقليمية مشتركة

تدعم التوطين وحقوق العمالة الوافدة

قوانين عمل جديدة في دولتي الامارات وقطر

في هذا العدد

09
وزراء الشؤون العرب يختتمون أعمال دورتهم الـ 43 بشرم الشيخ

حميدان: نمتلك ثروة بشرية مؤهلة ومنتجة
11

12
فقيه: تفعيل 36 مبادرة لتوظيف 300 ألف عاطل

الكلباني يناقش استراتيجية التنمية الاجتماعية لـ 2015
13

16
اليمن وقطر تبحثان ترتيبات استقدام العمالة

دراسة: ضرورة بوضع قانون استرشادي للاحداث الجانحين
27-26

المكتب التنفيذي

مجلة فصلية تصدر عن:
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير:
عقيل أحمد الجاسم

فريق التحرير:
محمود علي حافظ
خليل يعقوب بوهزاع
عدنان رمضان عوض
عيسى خليل الدرازي

هاتف:
+973 17530202

فاكس:
+973 17530753

البريد الإلكتروني:
info@gcclsa.org

صندوق بريد:
26303 ـ المنامة
مملكة البحرين

تدقيق وتصحيح لغوي:
سيد عماد علوي

إخراج وتصميم:
سلفر لاين للإعلانات
+973 33800877

افتتاحية

مسيرة مجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول الخليج العربية تتجاوز الثلاثة عقود، وشهدت دولة الكويت استضافة الدورة الوزارية الحادية والثلاثون والتي اكتسبت مكانة خاصة ومميزة كونها تأتي ضمن احتفالات الكويت والمجتمع الدولي بحصول صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على لقب قائد العمل الإنساني من منظمة الامم المتحدة.

ان استحقاق صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح على لقب قائد العمل الانساني هو تكريم للجهود الانسانية التي قدمتها دولة الكويت ودول الخليج بصورة عامة. وهو ما ترجمته القمة الخليجية التي التأمت في الدوحة بدولة قطر حيث أكد أصحاب الجلالة و السمو قادة دول الخليج على تظافر الجهود من اجل دعم المشاريع الانسانية وكذلك اكدوا على وحدة الصف الخليجي وحفظ البيت الداخلي الخليجي.

وما توجيهات معالي وزراء الشؤون الاجتماعية ووزراء العمل بدول مجلس التعاون إلى ترجمة لتطلعات قادة الخليج في تلمس احتياجات المواطن الخليجي وتوفير ما يصبو إليه من الرفاهية، فقد سعت اجتماعات الدورة الوزارية طوال فترة انعقادها لصياغة الخطوط العامة والتوجهات التي تحقق التطور لمسيرة المجلس بشقيه الاجتماعي والعمالي.

ونحن إذ نتناول سيرة مجلس التعاون الخليجي يحزننا ويؤلمنا رحيل فقيد الأمة العربية والإسلامية وأحد القادة العظام في مسيرة مجلس التعاون الملك عبدالله بن العزيز آل سعود الذي رحل عنا مخلفاً إرثاً كبيراً في مجال التنمية المستدامة وبصمة واضحة في مختلف المجالات ليست فقط على المستوى الوطني بل تعدته للإقليمي والدولي.

كما إننا إذ نعزي أنفسنا برحيل هذه الهامة الخليجية العظيمة إلا أننا نجد سلوانا في خلفه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والذي ندعوا الله سبحانه وتعالى لان يعينه وولي عهده وولي ولي عهده على مواصلة المسيرة المباركة للمملكة العربية السعودية التي تسير بثبات للعلا.

عقيل الجاسم

وزيرة التنمية خلال استقبالها الجاسم

الجاسم يهنئ وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية في البحرين والسعودية واليمن

استقبلت سعادة وزيرة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين فائقة بنت سعيد الصالح، المدير العام للمكتب الرئيس التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية عقيل الجاسم لتهنئتها على توليها حقيبة وزارة التنمية الاجتماعية.

وقد عبر الجاسم عن خالص التهنئة بثقة القيادة الرشيدة بتعيينها في هذا المنصب الجديد، متمنياً لها التوفيق والسداد للنهوض بالمسؤوليات والمهمات الموكلة إليها لما فيه خدمة الوطن والمواطنين على أرض المملكة.

من جهتها، أعربت وزيرة التنمية الاجتماعية عن اعتزازها بالثقة الغالية التي أولتها القيادة الرشيدة، معربة عن بالغ تقديرها للمدير العام للمكتب التنفيذي وجهوده في دعم مسيرة التنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي. وأبدت استعدادها لاستمرار التعاون والتنسيق مع المكتب التنفيذي في القضايا كافة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية في مملكة البحرين مع دول مجلس التعاون الخليجي.

كما استقبل معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية سليمان بن سعد الحميّد السابق بمكتبه بالوزارة المدير العام التنفيذي لمكتب وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل أحمد الجاسم.

الحميّد لدى لقائه الجاسم

وفي بداية اللقاء، رحب معالي الوزير الحميّد بالجاسم ومرافقيه حيث بحث الوزير الحميّد عدداً من التقارير والتوصيات والأنشطة التي تخدم أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

كما تطرق الطرفان إلى برامج تبادل الزيارات بين دول المجلس التعاون للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة لكل دولة، وقد تم خلال اللقاء بحث عدد من الأمور ذات الاهتمام بين المكتب التنفيذي ووزارات الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حضر اللقاء مدير عام مكتب الوزير عبدالرحمن بن عبدالله الرضيان، ومدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي ومدير عام إدارة التعاون الدولي عبدالعزيز بن عبدالله العتيق، ومدير الإدارة الاجتماعية بالمكتب التنفيذي محمود حافظ.

يذكر أن مدير عام المكتب التنفيذي قد أرسل خطابات تهنئة إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية سليمان بن سعد الحميّد، وإلى معالي فائقة الصالح وزيرة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، وإلى معالي الدكتورة سميرة خميس وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية بمناسبة توليهم لحقائق وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دولهم.

وعبر الجاسم عن ثقته بمعالي الوزراء لإثراء مجلس الشؤون الاجتماعية بمقترحاتهم وتوجيهاتهم التي ستصب بلا شك في تعزيز دور المجلس.

«المكتب التنفيذي» يبحث سبل التنسيق مع منظمة التعاون الاسلامي

رحب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد مدني بتعزيز سبل التعاون بين المنظمة والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. جاء ذلك لدى استقباله المدير العام للمكتب التنفيذي عقيل الجاسم.

وبهذه المناسبة قال الجاسم إن «المكتب التنفيذي يحرص دائماً على فتح القنوات التي تدعم توحيد الموقف الخليجي في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية على حد سواء، وما زيارة وفد المكتب التنفيذي إلى منظمة التعاون الإسلامي إلا تجسيداً لهذا المبدأ الذي اختطه المكتب التنفيذي».

وأوضح الجاسم أن «المنظمات الإقليمية تلعب دوراً في تعزيز أطر التعاون بمختلف مجالاته بين دول المنطقة». وتابع: «يأتي اهتمام المكتب التنفيذي بمد جسور التواصل مع منظمة التعاون الإسلامي لما لهذه المنظمة من اهتمامات تتقاطع في غاياتها وأهدافها وعملها في مجالات عديدة مع المكتب التنفيذي فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية وشؤون العمل».

وقال الجاسم إن «المباحثات التي تناولها الجانبان في لقائهما تصب في التعاون بين المكتب التنفيذي ومنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالأنشطة والفعاليات المتصلة بالقطاع العمالي أو بالقطاع الاجتماعي»، مشيراً إلى أنه «من النقاط التي تم التباحث بشأنها هي تنسيق المواقف الخليجية في المحافل الإقليمية والدولية على مستوى اجتماعات المنظمة الإسلامية». وأكد الجاسم أن «الموقف العربي والإسلامي على السواء بحاجة لسبل تطويره وتنسيقه في المحافل الدولية حتى تتمكن الدول العربية والإسلامية من الوقوف في وجه التحديات».

من جانبه، عبر مدني عن شكره وتقديره للزيارة التي قام بها المدير العام المكتب التنفيذي، متمنياً أن تلقى نتائج الاجتماع طريقها لتكون موقع التنفيذ. كما أكد مدني أهمية توحيد جهود الدول الإسلامية أمام ما تتعرض له من هجمة خبيثة من أعداء الأمة بهدف النيل منها.

حلقة نقاشية حول الضمان الاجتماعي تستضيفها السعودية

أبدى معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية سليمان بن سعد الحميّد السابق، استعداد وزارته لدعم انشطة المكتب التنفيذي، مشيراً إلى ان: «الوزارة سوف تولي اهتماماً متزايداً لاستضافة بعض الأنشطة والبرامج الاجتماعية الخليجية التي ينظمها المكتب التنفيذي وفق خطة عمله السنوية وستكون الحلقة النقاشية حول البرامج التنموية التي يستفيد منها الفئات المستهدفة في الضمان الاجتماعي هي باكورة الأنشطة التي سوف تستضيفها الوزارة بالتعاون مع المكتب التنفيذي في مايو المقبل».

كما تطرق الطرفان إلى برامج تبادل الزيارات بين دول المجلس التعاون للاطلاع على التجارب الاجتماعية الرائدة لكل دولة، وقد تم خلال اللقاء بحث عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك بين المكتب التنفيذي ووزارات الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

على صعيد متصل التقى الجاسم بوكيل الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية الأستاذ محمد بن عبدالله العقلا وبحضور سعادة الوكلاء المساعدين الأستاذ عبدالله بن صالح العبدالسلام الوكيل المساعد للبرامج والمساندة في وكالة الضمان الاجتماعي والأستاذ احمد بن محمد العمري الوكيل المساعد للمعاشات والمساعدات في وكالة الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مدير إدارة الشؤون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي.

جانب من الاجتماع

«المكتب التنفيذي» يبحث التعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين

استعرض المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، عقيل الجاسم، سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المكتب التنفيذي وغرفة تجارة وصناعة البحرين. وأكد الجاسم أهمية استمرار العلاقة الوطيدة بين المكتب التنفيذي وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

جاء ذلك خلال استقبال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد المؤيد لمدير عام المكتب التنفيذي عقيل الجاسم في مكتبه ببيت التجار، حيث أشاد المؤيد بإصدارات المكتب التنفيذي في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية والمجلة الصادرة عن المكتب، مؤكداً أهمية وجود مثل هذه الإصدارات التي تهم شريحة كبيرة من العاملين والمختصين والمهتمين بقضايا العمل والشؤون الاجتماعية في منطقة الخليج العربي.

من جانبه، قال الجاسم إن «المكتب التنفيذي يتقاطع في بعض أهدافه ونشاطاته مع توجهات وأهداف الغرف التجارية في منطقة الخليج ومنها غرفة تجارة وصناعة البحرين، حيث إن الإدارة العمالية في المكتب التنفيذي نفذت برامج وأنشطة متصلة بريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة العاملة، وكل تلك البرامج والأنشطة لاقت صدى إيجابياً على مستوى دول الخليج، وهو ما يدعونا لتعميم نتائج هذه الانشطة لتستفيد منها الجهات المعنية وغرف التجارة هي إحدى هذه الجهات المهمة التي يحرص المكتب التنفيذي على دعوتها للمشاركة في أنشطته وبرامجه».

وأشاد الجاسم بما حققته غرفة تجارة وصناعة البحرين معرباً عن اعتزازه وتقديره للعلاقات التي تجمع المكتب التنفيذي بالقائمين على الغرفة، مؤكداً خلال الاجتماع اهتمام المكتب وحرصه على تحقيق كل ما يدفع بتعزيز العلاقات المشتركة بينه والغرفة وبكل ما يخدم تطوير علاقات الشراكة بين الجانبين.

وأشاد الجاسم بـ «المبادرات الإيجابية التي تقوم بها غرفة تجارة وصناعة البحرين التي تعتبر المحرك الأول للتطور الاقتصادي الذي تمر به مملكة البحرين في ظل توجيهات القيادة الرشيدة التي تولي القطاع الخاص الاهتمام المطلوب»، مشيراً إلى ما تقوم به الغرفة لتذليل جميع الصعوبات والمشكلات التي تواجهه قطاع الاستثمار بشكل خاص، لافتاً في هذا الصدد إلى أن أهمية هذا النوع من الاستثمارات ودورها الكبير في تفعيل السوق الخليجية المشتركة التي تتوج توجيهات وتوجهات قادة دول مجلس التعاون الحكيمة وطموحات شعوبها.

حضر اللقاء من جانب غرفة تجارة وصناعة البحرين النائب الأول لرئيس الغرفة عثمان شريف الريس والرئيس التنفيذي للغرفة المهندس نبيل عبدالرحمن آل محمود، كما حضر من جانب المكتب التنفيذي مسؤول العلاقات العامة والإعلام عيسى الدرازي.

اصدر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون دليلاً استرشادياً لاختيار وتقييم المراكز الخليجية المرجعية والمتعاونة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة اعدته لجنة الخبراء التابعة للمجلس وبإشراف المدير العام للمكتب الدكتور توفيق بن أحمد خوجة..

ويتناول الاصدار استعراض المراكز المرجعية والمتعاونة مع المكتب التنفيذي لوزراء الصحة والتي تعتبر إحدى وسائل تحقيق التكامل المنشود بين دول المجلس وبوجودها سيتاح المزيد من فرص التعاون في المجالات التدريبية والبحثية والمشورات التقنية لدول المجلي ومواطنيها وتأهيل كوادرها وتنمية مهارات العاملين فيها وفقاً لأحدث المستجدات وبتكلفة أقل وبالتالي تحقق تلك المراكز فرص الاسهام بتحسين مستويات الأداء في مجالات المشورة المختلفة وزيادة فرص الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز على مستوى دول المجلس.

أوصى بتمكين القطاع الأهلي بوصفه شريكاً في التنمية

ملتقى خليجي لتقييم أداء المنظمات الأهلية يختتم أعماله في البحرين

خلص المشاركون في الملتقى الخليجي الأول حول تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية، والذي عقد خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٤ بمشاركة جهات خليجية واسعة على المستويين الرسمي والأهلي، إلى أهمية إعادة النظر في أسس تصنيف مجالات نشاط القطاع الأهلي التطوعي بحيث ييسر عمل الأجهزة المعنية وأداء الجمعيات الأهلية ذاتها وقدراتها على التقييم والتوثيق وقياس أدائها في دول مجلس التعاون.

وأوصى المشاركون في ختام الملتقى بالعمل على تمكين وبناء قدرات القطاع الأهلي التطوعي باعتباره شريكاً أساسياً في عملية التنمية البشرية المستدامة بجانب القطاعي الحكومي والتجاري، وتشجيع قيام الشراكات بين منظمات القطاع الأهلي التطوعي وتأسيس برامج وتعاون وتنسيق فاعلة بينها على المستوى الوطني لكل دولة على المستوى الخليجي.

كما دعا المشاركون إلى إعداد نموذج لتقييم أداء المنظمات الأهلية في دول المجلس التعاون، بحيث يراعي خصوصية هذه الدول، وينطلق من قاعدة أنسنة عملية التقييم بكفاءة وفاعلية وإنتاجية. وأكدوا على الاهتمام في تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي على تحسين نوعية حياة البشر وتمكين الفئات المهمشة من تملك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية للإسهام في عملية التنمية بدول مجلس التعاون.

كما أشارت التوصيات التي خرج بها الملتقى إلى العمل على توفير متطلبات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعرف محدد للقطاع الأهلي ومكوناته وتوفير معايير واضحة لتصنيف الجمعيات الأهلية ووضع منظومة المؤشرات الكمية والنوعية لتقدير القيمة الحقيقية لإسهام القطاع الأهلي في التنمية البشرية في دول مجلس التعاون.

وأكد المشاركون ضرورة استفادة دول مجلس التعاون من الدليل العالمي للمؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية والذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة في ٢٠٠٥، وذلك لتحسين نظم المعلومات وإبراز الطبيعة المتميزة للقطاع الأهلي وقوته الاقتصادية والاجتماعية في التنمية. ودعوا إلى وضع منظومة لتصنيف عمل المنظمات والجمعيات الأهلية في دول المجلس وفق مبدأ الهدف والنشاط الغالب في عملها.

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي عقيل الجاسم إن «أعداد المنظمات الأهلية بتنوع أشكالها ومجالاتها في دول مجلس التعاون آخذ في التزايد، خصوصاً تلك التي تعمل في مجال تنمية المجتمع وتقديم الخدمات للأفراد، حيث أخذت دوراً مهماً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي بات من المهم التعرف على كيفية تقييم أداء هذه المؤسسات وتحليل مدى جودة إسهامها في عملية التنمية وكيفية دعمها والنهوض بها».

وأشار الجاسم إلى أن «مملكة البحرين تتميز بالتاريخ الطويل في العمل الأهلي والتطوعي على مستوى دول مجلس التعاون، كما أنها تتميز بتطور العمل بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، خاصة على المستوى الإلكتروني الفريد من نوعه بين المنظمات الأهلية وبين وزارة التنمية الاجتماعية، حيث يعتبر إحدى الوسائل الحديثة في تطوير المعاملات الإدارية من ورقية تقليدية إلى إلكترونية سريعة، وهي تجربة تستحق التعميم على المستوى الخليجي».

وكانت الوكيل المساعد للموارد المالية والبشرية بوزارة التنمية الاجتماعية مها المنديل قد قالت في افتتاح الملتقى «إن الملتقى يأتي تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثلاثين التي عقدت في المنامة في أكتوبر ٢٠١٣».

وأضافت المنديل: «لقد جاء إقرار مثل هذا الموضوع للتباحث حوله إدراكاً منا بأهمية القطاع الأهلي ودوره في التنمية، ليس على الصعيد الاجتماعي فقط، أي الخيري والرعائي لأفراد المجتمع، حيث يسد حاجة مجتمعية ملحة. واستدركت: «ولكن أيضاً على الصعيد الاقتصادي حيث يسهم هذا القطاع بما لا يدع مجال للشك في النمو الاقتصادي لأي دولة. ومع تنامي هذا القطاع في العالم بشكل عام وفي دول الخليج العربية بشكل خاص وفي مملكة البحرين بشكل أخص فإن الحاجة تصبح ماسة لكي نتعرف على واقع التمويل والدعم بمختلف أشكاله لقطاع العمل الأهلي ونتباحث حول السبل الكفيلة بقياس إسهامه في النمو الاقتصادي والاجتماعي».

«المكتب التنفيذي» يشارك في لقاء حول «بدائل العقاب الجسدي للأطفال» بالأردن

شارك المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اللقاء التشاوري حول بدائل العقاب الجسدي للأطفال الذي أقيم في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله، والذي نظمه المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وجمعية إنقاذ الطفل بدعم من الاتحاد الأوروبي.

ومثل المكتب التنفيذي في اللقاء كل من المدير العام عقيل الجاسم والباحث القانوني في إدارة الشؤون الاجتماعية بالمكتب محمد الغائب.

وقال الأمين العام للمجلس، فاضل الحمود، إن اللقاء يهدف لإيجاد بدائل للعقاب البدني الواقع على الأطفال ومأسستها ووضع خطة وطنية قائمة على نهج عمل تشاركي يجمع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية كافة، وصولاً للحد من العنف الجسدي الواقع على الأطفال في الأسرة والمجتمع.

وأضاف أن عقد هذا اللقاء يأتي بالتزامن مع مرور خمسة وعشرين عاماً على اتفاقية حقوق الطفل لبحث العقاب البدني الواقع على الأطفال في الأسرة والمجتمع، وأن أهم منطلقات عمل المجلس هو أحكام الشريعة الإسلامية السمحة وترسيخاً لدور المجلس

جانب من أعمال اللقاء

في تعزيز دور الأسرة وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها لضمان أمنهم وتنشئة ورعاية أطفالهم وحمايتهم.

وأشار الحمود إلى اهتمام رئيسة مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة جلالة الملكة رانيا العبد الله، حيث عملت على تأسيس العديد من المؤسسات الوطنية ودعمت الكثير من المبادرات التي تُعنى بهذ الشأن.

من جانبه، أكد نائب ممثل اليونيسف في الأردن ميكيلي سردفاديه، أهمية حماية الطفل من العقاب البدني والجسدي ودعم اليونيسف للأردن للوصول لبيئة آمنة للطفل.

كما أشار إلى أن نسبة الأطفال المتعرضين للعنف كانت ٨٩ في المئة، و٢٠ في المئة منهم تعرضوا لإساءة بدنية شديدة مثل الصفع على الوجه أو الرأس أو الأذنين أو باستخدام أداة للضرب.

وأكدت مديرة جمعية إنقاذ الطفل منال الوزني، أن «العقاب البدني وجميع الأشكال القاسية أو المُهينة للعقاب هي من أهم مُسببات العنف في المجتمعات، فنحن عندما نجعل العنف مقبولاً ومبرراً في أعين الأطفال فماذا نتوقع منهم في المستقبل غير العنف؟».

ورشة خليجية تؤكد على تعزيز تواجد المرأة في القطاع الخاص

أجمع مشاركون في ورشة عمل بعنوان «تشغيل المرأة في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون» على ضرورة دفع المرأة بكل الإمكانات المتاحة للمساهمة في مختلف الجهات التي من شأنها أن تعزز جهود تمكين المرأة من خلال عقد صياغة آليات تشريعية وتعزيز مساهمتها في القطاع الخاص.

وقال المشاركون في الورشة التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن مساهمة المرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي مازالت تتركز في العمل في مؤسسات القطاع العام، مؤكدين حضورها اللافت في مختلف المجالات وقدرتها على العطاء والريادة.

من جهته، ذكر المدير العام للمعهد الدكتور بدر مال الله في كلمة له في الورشة نيابة عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حظيت باهتمام متزايد من المختصين بالقضايا التنموية، حيث تعاظمت القناعات بأهمية المرأة وانخراطها في سوق العمل واتاحة الفرصة لتلعب دوراً تنموياً في المجتمع.

وأفاد بأن مساهمة المرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي مازالت تتركز بالعمل في مؤسسات القطاع العام، حيث يتضح أن هناك فجوة كبيرة وواضحة بين نسب تشغيلها في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك نتيجة ما يتيحه القطاع الحكومي من مميزات واستقرار وأمان وظيفي مقارنة بالقطاع الخاص.

وأشار مال الله إلى أن الواقع العملي دل على أن المرأة الخليجية أثبتت كفاءتها وجدارتها عند دخولها العمل بالقطاع الخاص في مختلف مجالاته كقيادية أو صاحبة عمل، حيث استطاعت أيضاً الدخول إلى عالم

برئاسة الوزيرة الرومي

وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يختتمون أعمال دورتهم الـ 34

اختتم وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب في شرم أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بمشاركة وزراء ووفود ثمانية عشرة دولة عربية، وعدد من المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية في المنطقة العربية.

وأقر المجلس دعماً لدولة فلسطين لمواجهة الآثار الاجتماعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الغاشم، إضافة إلى دعم عدد من المشروعات الاجتماعية والتنموية في الدول العربية بما يسهم في الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية وبما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة.

كما أقر المجلس عدداً من المشروعات والمقترحات المهمة لتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع في إطار تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الأمم المتحدة، وأقر أيضاً في الإطار ذاته خطة إعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة سوف يتم التنسيق بشأنها مع مجلس وزراء الإعلام العرب، إضافة إلى عدد من البرامج والمشروعات ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية في الدول العربية وموضوعات الأسرة والطفولة.

الرومي خلال ترؤسها أعمال الدورة

كما أقر المجلس خطة تحركه من خلال مكتبه التنفيذي الذي ترأسه جمهورية مصر العربية لتعزيز جهود المفاوض العربي في نيويورك لتضمين الأولويات العربية للتنمية ما بعد ٢٠١٥، والتي أقرها وزراء الشؤون الاجتماعية في اجتماعهم في شرم الشيخ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، بما يمكن من صياغة الأهداف العالمية للتنمية ما بعد ٢٠١٥ بصبغة عربية.

كما أقر المجلس عدداً من البرامج والأنشطة التي تأتي في إطار تنفيذ خطته الخمسية التي اعتمدت «العدالة الاجتماعية»، منهاجاً لعلم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وغير ذلك من الموضوعات التي تمثل أولوية للعمل الاجتماعي والتنموي العربي المشترك.

الاقتصاد والعمل التجاري الحر في مختلف مجالات الاستثمار.

وأضاف أن التحديات التي تعوق زيادة نسبة تشغيل المرأة الخليجية في القطاع الخاص دفعت مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تكليف المكتب التنفيذي بإعداد تقرير خليجي حول تنظيم عمل المرأة في تشريعات العمل النافذة بدول مجلس التعاون ومقارنته بالمعايير الدولية الصادرة في هذا الخصوص.

من جهته، قال المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، إن دول مجلس التعاون تمضي بخطى واثقة في شأن تمكين المرأة وجعل دورها محورياً في عملية التنمية، مؤكداً حضورها اللافت في مختلف المجالات وقدرتها على العطاء والريادة.

وذكر الجاسم أنه على الرغم من هذا التقدم الذي تصونه تشريعات حمائية لحقوق المرأة في العمل، إلا أن المجلس يطمح لتحقيق أكبر قدر من الفرص لتشغيل المرأة وإتاحة المجال أمامها لخوض غمار الشراكة الحقيقية مع الرجل في التعليم والتدريب والعمل لاسيما في القطاع الخاص.

وأضاف أن ورشة العمل تأتي ضمن فعاليات وخطوات تنفيذية لتطبيق قرارات أصحاب وزراء العمل بدول المجلس، وبتعاون وتكاتف مع الأجهزة والمنظمات الدولية والعربية من أجل إيجاد الحلول وآليات لحل إشكالات تشغيل المرأة في القطاع الخاص.

من جانبه، قال العضو الفني في المعهد العربي للتخطيط، الدكتور فيصل المناور، إن الحديث عن الدور الإنمائي الذي يقوم به المعهد كمنظمة عربية إنمائية متخصصة يهدف إلى مساندة جهود التنمية في الدول العربية من خلال تأهيل الكوادر في مجالي التخطيط والتنمية لتطوير المهارات والكفاءات في مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا التنمية.

ولفت المناور إلى أن تنظيم هذه الورشة جاء بهدف عرض أهم ملامح وجوانب الدعم الفني والمؤسسي التي يمكن أن يقدمها المعهد بما يسهم في تطوير وتحديث برامج الدعم لإدارة التنمية وتطوير القدرات المؤسسية وإعداد الدراسات القطاعية.

من جهته، اعتبر الوكيل المساعد لشؤون قطاع العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، جمال الدوسري، أن «قانون العمل» بالكويت الذي صدر في العام ٢٠١٠ مكّن المرأة في العديد من مواده من حقها في الرضاعة والعدة والحضانة إلى جانب حقوق أخرى لم تكن موجودة في السابق.

أكد أن حماية حقوق العمال مبدأ الوزارة الراسخ

غباش: الانتهاء من مشروع متكامل لتعديل قانون العمل

الخليج

قال وزير العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، صقر غباش، إن «الوزارة انتهت من إعداد مشروع متكامل لقانون العمل، ويجري حالياً التشاور بشأنه مع شركائنا من الجهات المعنية، وذلك تمهيداً لرفعه إلى مجلس الوزراء للنظر في استكمال مراحل إصداره". وأضاف: «حرصنا في مشروع تعديل القانون على ضمان وتشجيع مشاركة أكبر للمواطنين في سوق العمل، وذلك من خلال السعي في نصوص صريحة إلى التقريب بين ظروف العمل في القطاع الخاص والقطاع الحكومي الذي يتميز كما أسلفت سابقاً بجذبه للعناصر المواطنة».

وأشار غباش إلى أن «توفير الحماية لحقوق العمال وضمان مصالح أصحاب العمل، يعد مبدأ راسخاً في أدبيات وممارسات وزارة العمل، وبالتالي فإن وزارة العمل تسعى إلى ترجمة ذلك عبر المنظومة التي تحدثت عنها سابقاً وبالشكل الذي يلبي توجيهات قيادتنا الرشيدة»، لافتاً إلى أن «نظام حماية الأجور أسهم إلى حد كبير في إرساء دعائم استقرار سوق العمل وتوازن العلاقة بين طرفي الإنتاج كونه يضمن للعامل حقه في الحصول على أجره بالموعد المحدد، كما يوفر لأصحاب العمل آلية سهلة ومبتكرة للإيفاء بهذا الحق، ويبلغ عدد

صقر غباش

المنشآت المشتركة في النظام نحو ٢٧٣ ألفاً و٥٠٠ منشأة، بينما يبلغ عدد العمال الذين يحصلون على أجورهم من خلال هذا النظام نحو ٣ ملايين و٥٠٠ ألف عامل».

وذكر غباش أن «الوزارة تسير بخطى ثابتة في تطبيق الخطة الاستراتيجية الممتدة حتى العام ٢٠١٦ من خلال تنفيذ حزمة من المبادرات التشغيلية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في تعزيز مشاركة المواطنين في القطاع الخاص وتحقيق المرونة واستقطاب الكفاءات ورفع الإنتاجية وتحقيق استقرار سوق العمل في إطار التوازن بين مصالح طرفي الإنتاج وفق التشريعات الوطنية، إلى جانب المساهمة في تعزيز سمعة ومكانة الدولة في المحافل الدولية وتعزيز الكفاءة المؤسسية لتقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية، وضمان تقديم الخدمات الإدارية كافة وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية».

كما قال: «نعمل حالياً على بلورة مشروع لإعداد عقد عمل نموذجي نسعى من خلاله إلى تحقيق أعلى درجات الشفافية في التعاقد بين طرفي علاقة العمل، بحيث يكون الطرفان على بينة تامة بحقوقهما وواجباتهما حيال بعضهما البعض، وهو الأمر الذي يسهم في إيجاد المزيد من الاستقرار في تلك العلاقة خصوصاً أن العامل سيكون بموجب النموذج الجديد على علم تام بشروط التعاقد قبل قدومه إلى الدولة».

وأضاف غباش أن «لدينا في الإمارات تشريعات متقدمة وممارسات عملية تستهدف الحد من أية تجاوزات على أوضاع العمالة وحقوقها، حيث جاءت هذه المنظومة بموجب إرادة سياسية ونهج رسخته قيادتنا الرشيدة يقوم على أساس حماية الحقوق وصون كرامة الإنسان».

التعاونيات الإماراتية تستحوذ على 30% من الاقتصاد الاجتماعي

البيان

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية الإماراتية مريم محمد خلفان الرومي عن أن الجمعيات التعاونية حصدت ٣٠٪ من نسبة الاقتصاد الاجتماعي المحلي في الدولة. وأشارت الرومي إلى أن الجمعيات التعاونية عززت مكانتها وحققت للمساهمين منافع اقتصادية من حيث تقديم السلعة الجيدة وبأسعار مناسبة، وحققت لهم أرباحاً تسهم في تحسين مستواهم المعيشي، والحفاظ على الجانب الاجتماعي للتعاونيات من خلال الاهتمام بتنفيذ المشاريع الاجتماعية في منطقة عمل الجمعيات. وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية في إحصاءاتها السنوية أن قيمة المبيعات في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ ازدادت بنسبة ٨٧٩ ألف درهم، حيث كان إجمالي قيمة المبيعات في ٢٠١٢ قد بلغ ٦ ملايين و١٦٠ ألف درهم، أما في العام ٢٠١٣ فازدادت لتصل إلى ٧ ملايين و٣٩ ألفاً. وبين الإحصاء أن عدد الجمعيات التعاونية بلغت ٣٧ بعدد فروع يصل إلى ١٢٤ فرعاً و٦٤ ألفاً و٥٠٠ عضو ومساهم، ومن هذا الجانب نفذت الوزارة في ٢٠١٤ عدداً من المبادرات والبرامج لتشجيع العمل التعاوني والتوعية بأهميته.

مريم الرومي

توجيهات حكومية لتعزيز فرصة العمل اللائق

حميدان: نمتلك ثروة بشرية مؤهلة ومنتجة

أخبار الخليج

قال وزير العمل جميل حميدان إن «من أهم أولويات الحكومة هو تنمية الموارد البشرية في البحرين وتحقيق الاستخدام الأمثل والنوعي للقوى العاملة»، معتبراً أن «البحرين تملك ثروة بشرية مؤهلة ومنتجة، وكانت من أهم دعائم الازدهار الاقتصادي في التاريخ الحديث والقديم».

وأشار حميدان إلى أن «هناك توجيه مستمر من الحكومة بأن نطلق المبادرات تلو المبادرات من خلال مشاريع مطورة تلبي احتياجات المواطنين من فرص العمل اللائقة، والاهتمام بالبحرنة النوعية، وذلك من خلال الالتزام بعنصرين رئيسين في سياسة التوظيف؛ هما: توفير نوعية أفضل من الوظائف للمواطن طالب العمل تتناسب مع مؤهلاته ورغباته وطموحاته الخاصة، وتنويع برامج التطوير والتأهيل

جميل حميدان

التي تجعل البحريني يشغل أولوية في الاختيار لدى أصحاب العمل».

وأوضح حميدان أن «من المشروعات طويلة الأمد التي تسعى لتحقيقها هي مشروع المرصد الوطني للقوى العاملة الوظيفية، وهو الذي سوف يسد فراغاً كبيراً في استشراف آفاق المستقبل، حيث يوفر هذا المرصد للباحثين عن عمل، والداخلين الجدد فيه، وأيضاً إلى الأفراد الذين يتوجهون إلى الدراسة والتدريب، أو لأصحاب العمل والمستثمرين ومعرفة احتياجات المستقبل من المهارات من خلال معلومات دقيقة وعلمية بحيث يستطيع أي إنسان من خلالها أن يبني خياراته المستقبلية في العمل والتعليم والتدريب والاستثمار، وكل ذلك استناداً إلى بيانات وإحصاءات موثقة ومؤشرات موثوقة، تسهم في توفيرها جميع الجهات ذات العلاقة في مملكة البحرين بصورة سَلِسَةٌ ومُبَسَّطة، وهذا من شأنه أن يحقق ارتباطاً أكبر بين مخرجات التعليم والتدريب، وبين احتياجات سوق العمل، وتفادي الفجوة بينهما، وخاصة أن هذه الفجوة هي التي تؤدي إلى البطالة في المستقبل».

الصالح: 617 منظمة أهلية في البحرين

بنا

قالت وزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية، فائقة الصالح، إن «الوزارة تؤمن بأهمية الدور الكبير الذي تسهم به المنظمات الأهلية في تطوير المجتمعات وتنميتها، لذلك قمنا باتخاذ العديد من الوسائل والبرامج التي تسهم في زيادة فاعليتها من خلال تسهيل تنفيذ أنشطتها بما يسهم في تحقيق أهدافها، وزيادة التنسيق وإرساء مفهوم التشبيك فيما بينها بما يسهم في تطورها».

وأوضحت: «أصبح هذا القطاع نشطاً وكبيراً جداً، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد المنظمات الأهلية حتى بلغت نحو ٦١٧ منظمة متنوعة في مختلف المجالات».

وأضافت الصالح: «في إطار جهود الوزارة المتواصلة لمتابعة الأوضاع القانونية للمنظمات الأهلية ولضمان مدى فاعليتها في المجتمع، فقد قامت الوزارة بالتعاقد مع أحد مكاتب المحاماة للاستشارات القانونية، وذلك بهدف متابعة شؤون المنظمات غير الفاعلة، والتي لم تعقد جمعيتها العمومية لأكثر من سبب ولم تنتخب مجالس إدارة لها».

وبينت أنه «تم حصر المنظمات المتعثرة التي ليس لديها مجالس إدارة منتخبة، وذلك بتحقق الأسباب

الوزير الصالح في إحدى الفعاليات المعنية بالمنظمات الأهلية

التي وردت في القانون، والتي يحق للوزارة اتخاذ إجراءاتها بتعيين مجلس إدارة مؤقت أو مدير مؤقت أو اللجوء إلى حل الجمعية اختيارياً أو إجبارياً، حيث إن تلك الجمعيات لا توجد لديها حركة أموال في حساباتها البنكية، ما قد يسبب لها مخاطر غسيل أموال أو تمويل الإرهاب لوجود حسابات مفتوحة لشخصيات اعتبارية غير فاعلة».

وأشارت الصالح إلى أن «تعديل الوضع القانوني يتم بالتوافق والتراضي مع الأعضاء السابقين لمجلس الإدارة أو المؤسسين، وفي إطار ذلك قامت الوزارة بتفعيل عدد كبير منها خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ ما بين تعيين مجلس أو مدير مؤقت والمتابعة للدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية»، موضحة أن «الوزارة تؤكد استمرارها في نهج دعم المنظمات الأهلية من أجل تعزيز قدراتها وزيادة إسهاماتها في المجتمع».

فقيه: تفعيل 36 مبادرة لتوظيف 300 ألف عاطل

الرياض

كشف وزير العمل السعودي، المهندس عادل فقيه، عن تفعيل ٣٦ مبادرة ستنفذها وزارة العمل عبر مشروع مشترك مع وزارتي التخطيط والمالية، من ضمنها التدريب الصيفي وتوطين ٣٠٠ ألف وظيفة في قطاعات عدة ضمن وظائف تلبي حاجات العاطلين عن العمل وحاجات السوق.

وأكد فقيه بحسب ما أوردت صحيفة «الوطن»، أن ثمة تحديات كبيرة لإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب بأجر مناسب، مشدداً على أن حق الشباب السعودي في العمل يصبح أكثر أهمية عندما يحظى مئات الآلاف من الوافدين بمثل هذه الفرص، وهذا ما يجعل الأمر أكثر حساسية وأهمية، حسب قوله.

وأوضح أن الإحصاءات تشير إلى وجود ٦٥٠ ألف عاطل، وأن عدد خريجي الثانوية سنوياً يبلغ نحو ٣٥٠ ألفاً والجامعة ١٠٠ ألف، لافتاً إلى أن هناك أكثر من مليون تأشيرة يتم استصدارها سنوياً بسبب الطفرة العمالية التي شهدتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية. وأكد فقيه وجود نسبة بطالة عالية وسط النساء، وأن مشاركتهن في القطاع الخاص ضعيفة، كاشفاً عن عدد من الخطوات التي ستفعل لعمل المرأة من خلال مفاهيم العمل عن بعد والعمل الجزئي، وبرنامج الأسر المنتجة.

عادل فقيه

8 مبادرات لتحقيق التكافل في العمل التنموي بالشؤون الاجتماعية

عكاظ

قال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الداخلي والمتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، خالد بن دخيل الله الثبيتي، إن الوزارة أطلقت ٨ مبادرات تنموية خلاقة لتحقيق التكافل في العمل التنموي الشامل للفرد والمجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار الأسري والتنمية الشاملة.

وأوضح أن الوزارة تقدم خدماتها للمستفيدين والمستفيدات في المجالات الاجتماعية عبر وكالاتها الثلاث الرعاية الاجتماعية والأسرة، الضمان الاجتماعي والتنمية الاجتماعية. وزاد: تم إنجاز أهداف المبادرات بنسب راوحت بين ٤٠ و٢٠٠٪، ومازال العمل جارياً لإنجاز ما تم تحديده من أهداف ومشاريع تنموية.

وفي ما يتعلق بالمرأة والطفل، أكد أن الوزارة اهتمت بهذه الفئة من خلال عقد الدورات التدريبية والتطويرية لتنمية مهاراتهم وقدراتهم وزيادة الوعي لدى الأمهات بالطرق المثلى لتربية الطفل والتعامل معهم، مشيراً إلى أن وكالة التنمية تحرص على متابعة العمل في المراكز الخاصة لضيافة الأطفال وبحث سبل تطوير ما يقدم فيها من خدمات وبرامج، والعمل على تهيئة الكوادر البشرية المتخصصة للإشراف على عمل تلك المراكز، لضمان التنشئة السليمة للطفل من خلال مبادرة ضيافة.

خالد الثبيتي

وأضاف أن وكالة التنمية تسعى لتقديم الدعم المتكامل من خلال تنشيط برامج هذه الأسر المنتجة وتشجيعها بإنشاء منافذ تسويقية لعرض منتجاتها على نطاق واسع، فيما تم افتتاح عدد من المنافذ التسويقية في بعض المدن والعمل جار على إنشاء مقار أخرى لتغطي معظم المناطق، إضافة لتنظيم معارض خاصة للأسر المنتجة على مدار العام من قبل لجان التنمية الاجتماعية الأهلية المنتشرة في المناطق.

وأوضح أن الوزارة تقدم مشاريع وبرامج تنموية عبر وكالتها «للتنمية الاجتماعية» إلى جانب وكالتي الوزارة «للضمان الاجتماعي»، والرعاية الاجتماعية والأسرة، مشيراً إلى أن هذه المبادرات ترافقها برامج وأنشطة أخرى تقدمها وكالة الوزارة للتنمية من خلال ٣٩ مركزاً للتنمية الاجتماعية و٥٠٠ لجنة تنمية أهلية، و٦٤٨ جمعية خيرية في المناطق النائية والأكثر احتياجاً، إضافة للتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك ما تقدمه ١٦٣ جمعية تعاونية للنهوض بالعمل التعاوني والتنمية المحلية ومواجهة ارتفاع الأسعار.

مستعرضاً خطة الوزارة للعام الجاري

البكري: التركيز على التفتيش لتعزيز متطلبات العمل اللائق

الرؤية

قال وزير القوى العاملة في سلطنة عمان، معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري، إن الوزارة ماضية في استكمال منظومة خدماتها الإلكترونية في إطار التحول إلى الحكومة الإلكترونية وفق البرنامج المعد، وبما يضمن تحقيق المزيد من التسهيلات وتبسيط الإجراءات في تقديم الخدمة للقطاع الخاص والأفراد، والسعي الجاد في التركيز على التعمين في الوظائف الفنية والإدارية وتعمين القيادات الوسطى والعليا في القطاع الخاص، إضافة إلى برامج تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل من المواطنين من خلال برنامج التدريب المقرون بالتشغيل والتدريب على رأس العمل والاستمرار في تفعيل الشراكة الحقيقية مع طرفي الإنتاج أصحاب الأعمال والعمال.

وأضاف البكري في لقائه الدوري لهذا العام بمسؤولي الوزارة من قطاعي العمل والتعليم التقني والتدريب المهني، أنه سيتم التركيز خلال العام الجاري على أعمال التفتيش، مؤكداً أهمية دعم الأسس كافة التي تعزز الحوار الاجتماعي وبرنامج العمل اللائق.

جانب من اجتماع البكري مع طاقم الوزارة

وأشاد وزير القوى العاملة خلال اللقاء بالجهود التي بذلها العاملون في الوزارة خلال العام الماضي في مختلف القطاعات، والتي أثمرت عن العديد من الإنجازات فيما يتعلق بقطاع العمل من خلال توفير فرص عمل في منشآت القطاع الخاص وضبط عملية الاستقدام للقوى العاملة الوافدة بتنفيذ حزمة من الإجراءات كان لها دور في تصحيح بعض الجوانب المتعلقة بمعرفة حاجة سوق العمل الفعلية من القوى العاملة، فضلاً عن الدور الذي قامت به الوزارة في مجال تفتيش العمل بمختلف المحافظات والذي أسفر عن ضبط نحو ١٩ ألفاً و٥٦٤ عاملاً مخالفاً لأحكام قانون العمل والقرارات الوزارية المنفذة له، إلى جانب الحرص على تأمين بيئة عمل جاذبة ومستقرة وتسوية ما يطرأ من خلافات عمالية بين أصحاب الأعمال والعمال حول شروط وإجراءات العمل والسلامة والصحة المهنية.

الكلباني يناقش استراتيجية التنمية الاجتماعية لـ 2015

عمان

عقدت وزارة التنمية الاجتماعية العمانية اجتماعاً للمسؤولين بالوزارة، برئاسة وزير التنمية الاجتماعية معالي الشيخ محمد بن سعيّد الكلباني، بحضور سعادة وكيل الوزارة، ومديري العموم بالمديريات ومديري الدوائر.

وتم خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات التي تهم مسيرة العمل وسبل تطوير قدرات العاملين بالوزارة بما يتناسب وتطوير الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين كافة، حيث تمت مناقشة مشروع استراتيجية التنمية الاجتماعية والخطة الانمائية للعامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، ومشروع التحول الإلكتروني (الحكومة الإلكترونية) وتفعيل شبكة تبادل البيانات الخاصة بالأطفال مجهولي الأبوين. وناقش الاجتماع أيضاً موضوع الربط مع الجهات الحكومية الأخرى، والحالات جارية الصرف بالنسبة للأبناء الملزمين، ومناقشة موضوع الحجاج أو المساعدات المقدمة لأداء فريضة الحج واعتمادها، ومناقشة موضوع الأيدي العاملة الوافدة (المزارعين) وضرورة وضع تشريع لذلك، كما تم خلال الاجتماع مناقشة البرنامج الوطني لرعاية المسنين، والترويج لجائزة السلطان قابوس للعمل الاجتماعي، وحضانات الأطفال المنزلية وضرورة وضع تشريع لها.

كما تمت مناقشة موضوع صيانة مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعوقين، وضوابط الاستفادة من مشروع صيانة مساكن أسر الضمان وذوي الإعاقة والمسنين، وتشغيل المعوقين وأبناء أسر الضمان، وكذلك توفير الكادر من الاختصاصيين بمراكز الوفاء وخاصة المختصين في حالات التوحد، ومناقشة البرامج التدريبية لموظفي الوزارة، وبرنامج تبادل الخبرات الذي يستهدف الاختصاصيين الاجتماعيين والمراقبين الاجتماعيين والوظائف التخصصية الأخرى، ومناقشة موضوع منح موظفي قسم الأندية والجاليات الصفة الضبطية لإمكان ضبط الصناديق غير المصرح لها.

الكلباني مترئسا للاجتماع مع طاقم وزارته

تشمل نظام حماية الأجور

الخليفي: تعديلات جوهرية على قانون العمل تصدر قريباً

الراية

قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري، الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، إن تعديلات قانون العمل الجديدة بما يحمله من مواد وتشريعات جديدة، وأهمها مواد ضمان وحماية الأجور، تم الانتهاء من إعدادها ورفعها إلى مجلس الوزراء، وهو الآن في مراحله النهائية تمهيداً لإصداره قريباً، تزامناً مع تعديلات قانون الكفالة الذي أعدته وزارة الداخلية.

وأكد الوزير تجاوب القطاع الخاص مع خطة الدولة لتقطير الوظائف في جميع المستويات سواء العليا أو المتوسطة، مُضيفاً في كلمة له خلال تفقده اليوم المهني الذي نظمه البنك الخليجي بمقر وزارة العمل، أن الوزارة تتطلع إلى دور أكبر للقطاع الخاص في تقطير الوظائف، وهو ما تسعى إليه الدولة بالتنسيق مع القطاع الخاص باستمرار، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من الشركات

الخليفي والملا في إحدى فعاليات الوزارة

تجاوزت نسبة التقطير المقررة في القانون وهي ٢٠٪.

وشدد الوزير على أهمية دور القطاع الخاص خلال المرحلة المقبلة في تنفيذ خطة التقطير وصولاً إلى رؤية قطر ٢٠٣٠ باعتبار القطاع الخاص هو الذراع الرئيسية في تنمية الاقتصاد الوطني، مؤكداً تشجيع الدولة المواطنين على الانخراط في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف الوزير أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حريصة على نجاح خطة التقطير بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص وشركاته ومؤسساته، مشيراً إلى أن تقارير المتابعة التي تعدها الوزارة عن خطة التقطير في الدولة محل تقدير وارتياح وتؤكد التزام القطاع الخاص بتنفيذ هذه الخطة، مطالباً القطاع الخاص بزيادة دوره في التقطير خلال المرحلة المقبلة من خلال عمليات التوظيف والتأهيل والتطوير.

وأشار إلى التزام إدارة البنك الخليجي بأن يكون جميع رؤساء الفروع من الكوادر القطرية، وأن يتم ذلك قبل منتصف العام المقبل ٢٠١٥.

وقال إن البنك يسعى إلى زيادة نسبة تقطير الوظائف إلى أعلى من ٢٠٪ وصولاً إلى ٣٠٪ في القريب العاجل، وأن الهدف من اليوم المهني هو استقطاب عدد أكبر من الشباب القطري من الجنسين وتأهيلهم على أعلى مستوى، مؤكداً أن البنك الخليجي من البنوك الوطنية تمتلك الدولة فيه ٤٧٪ من رأس المال، ما يعطي نوعاً من الطمأنينة للعاملين وتعزيز دور الكوادر القطرية في نمو البنك وقيادته خلال المرحلة المقبلة.

لا بطالة في قطر... والبنوك أعلى نسبة في التوطين

العرب

قال وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حسين الملا، إن البنوك القطرية ساعدت في توظيف وتلبية طلبات التوظيف، ولها دور مهم في التقطير، مؤكداً أن قطر لا يوجد بها بطالة وهناك وظائف لا تجد من يشغلها بسبب العادات والتقاليد والأفكار في المجتمع.

وأوضح أن الغالبية تتجه إلى القطاع الحكومي وشبه الحكومي، ولكن خلال الفترة الأخيرة أصبح هناك توجه للعمل في القطاع الخاص، والشركات شبه الحكومية.

وأضاف المُلا أن «وزارة العمل تسعى إلى زيادة نسبة التقطير بالتنسيق مع مؤسسات الدولة كافة وشركات القطاع الخاص، وأن الوزارة تعد تقارير دورية عن التزام الجهات بعملية التقطير واستيعاب الوظائف للقطريين، ونسعى إلى زيادة هذه النسبة على مستوى الدولة»، مُطالباً الشباب القطري بالالتحاق بالوظائف المتاحة في القطاعات كافة. ولفت إلى أنه تم الاتفاق مع القطاع الخاص على دعم عملية الابتعاث للطلبة وتوظيفهم، وذلك في إطار دور القطاع الخاص للتنمية البشرية في الدولة، موضحاً أن الوزارة لديها خطة لزيادة التوظيف في الوظائف الفنية خلال الفترة المقبلة باعتبارها داعمة للنمو الاقتصادي الذي تشهده قطر حالياً، وتتناسب مع توجهات زيادة معدلات التنويع الاقتصادي، مؤكداً أن الأجور أصبحت حالياً متقاربة، ما ساهم في زيادة الإقبال على التوظيف في القطاع الخاص خاصة أصحاب المؤهلات.

يجري التحضير له بين «الشؤون والفتوى والتشريع»

مشروع قانون حكومي لخفض عدد الوافدين

السياسة

أبلغت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، هند الصبيح، صحيفة «السياسة» بأن «خطة الوزارة لتعديل التركيبة السكانية في البلاد مستمرة وفقاً لما هو مخطط لها وطبقاً لما ستنتهي إليه الجهات المناط بها دراسة الملف، فيما أفادت مصادر مطلعة بأن المعلومات التي تم حصرها حتى الآن تفيد بوجود تباين شديد في نسب العمالة الوافدة يثير القلق من تداعيات هذا الارتفاع، لا سيما مع زيادة معدل العزاب ووجود عمالة تفوق بكثير تقدير الاحتياج المقدر في شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وأضافت المصادر أن «الوزيرة الصبيح أجرت مشاورات مكثفة وعقدت اجتماعات في إطار التحضير لمشروع قانون سيحال إلى مجلس الوزراء يتمحور حول ترتيب وضع التركيبة السكانية ويضع نسباً ثابتة لكل جنسية»، مؤكدة أن ما يؤخر هذا المشروع بعض المواد والنصوص الواردة في اتفاقيات ومعاهدات دولية وقعت عليها

هند الصبيح

الكويت.

وأوضحت المصادر أن المشروع الحكومي سيركز على كيفية استفادة البلاد من العمالة المؤهلة والفنية وقدرتها على سد النقص في الوظائف التي لا تجد من يشغلها من العمالة الوطنية، معتبرة أن «الكوتا» المقترحة ستنظم دخول العمالة إلى الكويت ولن تمنع من تنطبق عليه الشروط التي سترد في القانون الجديد من العمل.

وأشارت إلى أن المعلومات المتوافرة تفيد بأن العمالة الهندية تتبوأ المرتبة الأولى من حيث العدد، تليها المصرية، ثم البنغالية، فالفلبينية، ثم السورية والباكستانية، موضحة أن عدد العمالة الوافدة يقترب من ثلاثة ملايين، والنية تتجه إلى تقليصها إلى نحو مليون بحلول العام ٢٠٢٢.

وقالت: من المعلومات المتوافرة التي تفرض تغييراً في التركيبة السكانية سيطرة بعض الجنسيات على مهن معينة، وهو ما يتطلب معالجة تلغي هذا الاحتكار وتفسح المجال أمام العمالة الوطنية لأخذ دورها.

وشددت على أن مشروع الحكومة في شأن التركيبة السكانية سيراعي مصلحة الدولة العليا، وسيأخذ في الاعتبار الوضع الإنساني للعمالة الوافدة، موضحة أنها في انتظار رأي الفتوى والتشريع في الأمر.

ونفت المصادر بشدة وجود علاقة مباشرة بين التلويح بإبعاد مخالفي القوانين والتوجه إلى تعديل التركيبة السكانية، مؤكدة أن طرح هذه المقارنة أمر مثير للسخرية والدهشة.

تساهم في تحقيق التنمية المستدامة

أكثر من 100 جمعية أهلية فاعلة تعمل في الكويت

قال مدير إدارة الجمعيات الأهلية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية، ناصر العمار، إن «الوزارة أشهرت ٢٠ جمعية أهلية خلال العام الماضي وجميعها تحمل أهدافاً مختلفة وتعمل على المساهمة في التنمية كل في مجاله»، لافتاً إلى أن عدد الجمعيات الأهلية المشهرة وصل إلى ما يقارب ١١٠ جمعيات وجميعها عاملة و٩٠٪ منها منتجة وتعمل على تحقيق الشراكة الاجتماعية الفعلية.

وأوضح العمار أن «دليلاً للجمعيات الأهلية سيصدر قريباً، وسيحتوي على قائمة تتضمن أسماء الجمعيات الأهلية المشهرة مبيناً أهدافها وعناوينها لتقديمها لمن يرغب من المهتمين والباحثين، وذلك تسهيلاً لهم للوصول إلى هذه الجمعيات، خاصة أن هناك جمعيات نشيطة وتؤدي دورها في المجتمع وتحقق نوعاً من الشراكة المجتمعية، وتعلن بين الحين والآخر عن فعاليات وتقدم لكل من يرغب في الحضور والمشاركة العنوان ومكان انعقاد مثل هذه الفعاليات، وكذلك يسهل هذا الدليل على المؤسسات الرسمية والجهات التي تطلب التواصل معها من حيث تقديم عناوين وأرقام هواتف هذه الجمعيات، فضلاً عن أننا اليوم نعيش عصر التواصل المجتمعي بشتى أنواعه، فلابد من تحقيق هذا التواصل بين هذه الجمعيات والمجتمع بكل أطيافه».

وأضاف أن «الوزارة أطلقت لجنة لوضع المعايير الخاصة بتقييم أداء عمل الجمعيات الأهلية، وقد بدأت عملها منذ أكتوبر الماضي بعد صدور القرار الخاص بها، وحصرت الدراسات الخاصة في تقييم أداء الجمعيات على مستوى العالم ووضعت تصور لتقييم أداء الجمعيات في الكويت ويضم ٧ عناصر تقييمية لأداء الجمعيات منها: الأهداف، الرؤية، الحوكمة، الجانب الإداري، الجوانب المالية والتبرعات، الاستدامة وعلاقة المنظمات المدنية فيما بينها وعلاقتها بالمجتمع».

اليمن وقطر تبحثان ترتيبات استقدام العمالة

الثورة

التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، معالي الدكتورة سميرة خميس عبيد، وزير الشؤون الاجتماعية بدولة قطر معالي الدكتور عبدالله صالح الخليفي. وجرى خلال اللقاء مناقشة تفعيل اتفاقية استقدام العمالة اليمنية إلى دولة قطر وضرورة إنجاز آليات العمل الإجرائية الخاصة بالاتفاقية. واتفق الجانبان اليمني والقطري على تشكيل لجنة فنية برئاسة وزيري الشؤون الاجتماعية في البلدين.

وفي اللقاء - الذي جرى على هامش أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب - وجه معالي الوزير القطري الدعوة لمعالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د. سميرة خميس لزيارة دولة قطر لاستكمال الإجراءات التنفيذية الخاصة بالاتفاقية التي تنظيم دخول العمالة اليمنية إلى دولة قطر.

جانب من اللقاء

وتناولت الدورة التي انعقدت تحت شعار «العدالة الاجتماعية»، عدداً من الموضوعات المهمة، والتي تمثل أولويات للعمل الاجتماعي والتنموي المشترك، وفي مقدمتها الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة والتي ستعقد بتونس ٢٠١٥، كذلك الإعداد والتحضير للقمة العربية العادية والتي ستعقد بمصر ٢٠١٥ وتقديم الدعم والإغاثة لدولة فلسطين، إضافة إلى عدد من الموضوعات الخاصة بخفض معدلات الفقر بالدول العربية والسياسات الاجتماعية القائمة بهذه الدول وعدد من الموضوعات الخاصة بذوي الإعاقة والأسرة والطفولة.

كما وقف الاجتماع أمام آليات تقييم وتطوير اداء وآثار السياسيات الاجتماعية في الدول العربية، إضافة إلى العديد من القضايا الفنية والإجرائية واتخذت إزاءها القرارات والتوصيات اللازمة.

هذا، وقد سبق اجتماع وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، اجتماع تنسيقي لوزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليجي العربي واليمن بهدف تنسيق المواقف والرؤى المشتركة.

عبيد تلتقي ممثل منظمة العمل الدولية

التقت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، الدكتورة سميرة خميس عبيد، في صنعاء، ممثل منظمة العمل الدولية في اليمن علي دهاق.

وناقش اللقاء طبيعة عمل مكتب منظمة العمل الدولية في اليمن والبرامج والأنشطة التي ينفذها بالتنسيق مع قطاع العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارتي التخطيط والتعاون الدولي والتعليم الفني التي تصب جميعها في إطار تشغيل الشباب وخلق فرص العمل.

وفي اللقاء أشادت الوزيرة سميرة خميس بنشاط مكتب منظمة العمل الدولية في اليمن، معبرة عن أملها في تعزيز أوجه التعاون بين الوزارة والمكتب لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

من جانبه، أوضح دهاق أن المنظمة تبنت عدد من الأنشطة والبرامج في العامين الماضيين بموازاة البرنامج الوطني الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية الذي هدف إلى تلبية الحاجات قصيرة الأمد خلال الفترة الانتقالية.

وأشار إلى أن من تلك البرامج حوكمة سوق العمل لدعم المرحلة الانتقالية والمتمثل في مشروع مسح القوى العاملة في اليمن الذي يجري تنفيذه بتمويل منظمة صلتك القطرية والمؤسسة السويسرية للتنمية ومنظمة العمل الدولية ومشروع إدماج إحصاءات العمالة المهاجرة في نظام معلومات سوق العمل في اليمن وبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ودمج الشباب والمرأة في سوق العمل «مشروع الدعم المتكامل للشباب والشابات للوصول إلى العمل اللائق وبرنامج الحماية الاجتماعية مع التركيز على عمل الأطفال».

حضر اللقاء وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة الدكتور نبيل طاهر الصهيبي ووكيل قطاع علاقات العمل الدكتور علي محمد النصيري.

التحضير لانطلاق المرحلة الثانية من مشروع دعم الشباب اليمنيين في العمل اللائق

ترأس وكيل الوزارة لقطاع القوى العاملة د. نبيل طاهر الصهيبي اجتماعاً للجنة الاستشارية لمشروع دعم الشباب اليمنيين في العمل اللائق وحضر الاجتماع وكيل وزارة التعليم العالي للشؤون التعليمية د. علي قاسم إسماعيل، ووكيل قطاع المناهج والتعليم المستمر بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني د. عبدالقادر الهلبي، وممثل منظمة العمل الدولية في اليمن علي دهاق.

وهدف الاجتماع على الوقوف على أهم إنجازات المرحلة الأولى للشروع وتحديد الدروس المستفادة، وكذلك نقاط الضعف، فقد تعاقدت منظمة العمل الدولية مع مقيم خارجي، حيث خرج بمجموعة من التوصيات، والتي استوعبت أثناء تصميم المرحلة الثانية، لاستكمال كافة الترتيبات والتحضيرات لبدء تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع.

حوار ابوظبي (3) يعتمد برنامج توعية العمالة كمبادرة اقليمية مشتركة

أقر اللقاء الوزاري التشاوري الثالث للدول الاسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة (حوار ابوظبي ٣) اليوم اعتماد برنامج توعية وتثقيف وتوجيه العمالة المتنقلة حديثا للعمل كمبادرة اقليمية مشتركة للحوار.

جاء ذلك في ختام اعمال اللقاء الوزاري التشاوري الثالث (حوار ابوظبي ٣) الذي استضافته دولة الكويت وشارك فيه وزراء ١٧ دولة اسيوية وتضمن استعراض المشروعات الريادية والتقارير المتعلقة بالعمالة.

وقال المجتمعون في بيانهم الختامي انهم سيتابعون التقدم الذي سيحققه البرنامج والنتائج التي ستتمخض عنه والتي تهدف الى تمكين العمال من خلال تنفيذ برامج التوعية التي تم تصميمها بشكل فعال وفي اطار التعاون بين دول الارسال والاستقبال. واعتمد المجتمعون المشروع التجريبي النموذجي بشأن "تنمية وتطوير المهارات والاعتراف بها كمبادرة اقليمية مشتركة لحوار ابوظبي بهدف التعاون في بلورة سياسات وآليات تمكن العمال الوافدين من خلال التدريب واصدار الشهادات من توثيق مهاراتهم المهنية».

وذكر البيان ان المشروع التجريبي سيوفر لاصحاب الاعمال فرصا أفضل لاختيار العامل الأنسب مهاريا للوظيفة المتاحة وزيادة انتاجية العمل داعين المنظمات الدولية المشاركة في المشروع الى مواصلة تقديم الدعم لهذه المبادرة.

ورحب المجتمعون باقتراح المنظمة الدولية للهجرة اجراء الدراسة الميدانية حول (صناعة الاستقدام في آسيا وممارساتها في اطار تنقل العمالة بين الدول الاسيوية المرسلة للعمالة ودول الخليج المستقبلة للعمالة.

وطالب المجتمعون المنظمة الدولية للهجرة بعرض نتائج الدراسة في الاجتماع المقبل لكبار المسؤولين بدول حوار أبوظبي بنهاية عام ٢٠١٥ من اجل مساعدة الدول الاعضاء في الحوار لتنفيذ مبادرات ثنائية أو متعددة الاطراف من اجل تحقيق ممارسات عادلة وشفافة لاستقدام العمالة.

واشادوا بعرض منظمة العمل الدولية بشأن التعاون مع حكومات الدول الاعضاء في حوار ابوظبي للمساعدة في تخفيض نفقات تنقل العمالة وذلك للقضاء على ممارسات استغلال العمالة خلال مرحلة الاستقدام وحماية حقوق العمال وتطوير النظم واللوائح وتعزيز آلية الرقابة على وكالات الاستقدام والتوظيف الخاصة.

وفي هذا السياق اشار المجتمعون الى مبادرة منظمة العفو الدولية المتعلقة ب (ممارسات استقدام عادلة) والتي تأتي في اطار تنفيذ برنامج المنظمة نحو هجرة عادلة. واكد المجتمعون العمل على حظر ومنع ممارسات التوظيف الاستغلالية والمجحفة التي تعرض العمال لأخطار كبيرة وتقوض حقوقهم الأساسية مشددين على التزامهم بدعم حوار أبوظبي باعتباره آلية حكومية تشاورية واقليمية للدول الاعضاء.

واعتمد المجتمعون وثيقة نظام (حوكمة حوار أبوظبي) التي قدمت خلال اللقاء الوزاري التشاوري الثالث كنظام رسمي معتمد.

واستعرض المجتمعون مبادرات تعاون اقليمي قدمتها حكومات الكويت والفلبين والامارات تتفق مع المباديء التوجيهيه المعمول بها في اطار التعاون الاقليمي المعتمد.

وتهدف تلك المبادرات الى تحسين ادارة دورة العمل التعاقدي على نحو يزيد من نتائجها التنموية والمكاسب للعمال واصحاب العمل ودول الارسال والاستقبال الاعضاء في حوار أبوظبي.

وشارك في الاجتماع وزاء العمل ورؤساء وفود ١٧ دولة منها الدول المرسلة للعمالة الاسيوية وهي افغانستان وبنغلاديش والصين والهند واندونيسيا ونيبال وسريلانكا وتايلند وفيتنام وباكستان والفلبين اضافة الى الدول المستقبلة للعمالة وهي البحرين والسعودية والامارات وقطر وعمان الى جانب الكويت (البلد المضيف).

يذكر ان (حوار ابوظبي) انطلق في دورته الاولى عام ٢٠٠٨ بمبادرة من دولة الامارات وكان الاول من نوعه حيث ضم الوزراء المعنيين بهدف اطلاق حوار عبر مسار حكومي طوعي يعنى بالتعرف على افضل الممارسات لتعزيز فوائد تنقل العمالة التعاقدية المؤقتة فيما استضافت الفلبين الدورة الثانية (حوار ابوظبي ٢) في عام ٢٠١٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فأدخلي في عبادي وادخلي جنتي»

صدق الله العظيم

يتقدم

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بأحر التعازي والمواساة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

وإلى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء

وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود

ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

وكافة الأسرة المالكة والشعب السعودي

في وفاة فقيد الامتين العربية والاسلامية

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وغفرانه ويسكنه فسيح جناته

إنا لله وإنا إليه راجعون

خير خلف لخير سلف

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

الصالح في أول حوار لها:

البحرين قدمت تجربة متميزة في مجال الأسر المنتجة

- المرأة البحرينية تشهدت عقوداً من العمل الجاد
- الطفولة والمسنين وذوي الإعاقة من أولوياتنا
- تعزيز جانب الشراكة مع القطاع الخاص

أكدت وزيرة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، فائقة بنت سعيد الصالح، أنها ستعمل وبتضافر جهود الجهات المعنية من أجل تحقيق رؤية القيادة الحكيمة في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة، مشيرة إلى أن خططها خلال الفترة القادمة وبناء على تكليفات القيادة الرشيدة لها ستتركز على بناء الإنسان البحريني من حيث مهاراته ومعارفه وثقافته وحياته الاجتماعية والاقتصادية وسلوكياته في التعامل مع الغير داخل نطاق أسرته وخارجها.

وذكرت في أول حوار صحافي شامل لها مع وكالة أنباء البحرين (بنا)، أن الوزارة ستعمل ضمن أولوياتها لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والاستراتيجية الوطنية للمسنين، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بعد أن وضعت خطة متكاملة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، لافتة إلى أن البحرين قدمت تجربة متميزة ورائدة في مجال الأسر المنتجة، وجارٍ العمل حالياً لإضافة امتيازات أخرى عديدة لتوفير الظروف المناسبة لهذه الأسر للاستمرار في الإنتاج من خلال توفير الدعم اللازم بالتعاون مع الجهات التمويلية في المملكة. وفيما يلي نص الحوار الذي أجرته وكالة أنباء البحرين (بنا) مع وزيرة التنمية الاجتماعية فائقة بنت سعيد الصالح:

كأول تجربة وزارية لسعادتكم، كيف تنظرين إلى المنصب وأنت سيدة بحرينية في هذا الموقع المرتبط بالنهوض الاجتماعي الشامل؟

– بداية أود أن أرفع عظيم الشكر وبالغ الامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عيسى آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لسمو رئيس الوزراء، على الثقة الغالية وعلى التكليف بتولي هذه الحقيبة الوزارية والتي تمثل واحدة من أهم الحقائب الوزارية في الحكومة من حيث ارتباطها الوثيق بالمواطن، وخاصة أنها تقدم خدماتها لكافة شرائح المجتمع.

المرأة البحرينية حققت مكاسب كبيرة في مسيرة العهد الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك المفدى، كيف تنظرين إلى التطور في مسيرة المرأة البحرينية في المجالات المختلفة؟

– لا شك أن دعم القيادة السياسية في البحرين لكل الجهود المبذولة لتعزيز مركز المرأة يأتي خلف كل ما تحقق من مكتسبات للمرأة البحرينية والذي ترجمته استراتيجية وطنية لنهوض المرأة البحرينية تم اعتمادها كخطة عمل وطنية تسعى إلى إدماج احتياجات المرأة في مسار التنمية الوطنية، وتعكس القناعة التامة بدور المرأة كشريك في عملية البناء والتطوير، وأعتقد أن مسيرة المرأة البحرينية قد شهدت عقوداً من العمل الجاد المتواصل وجهود مباركة شاهدها ولمس نتائجها القاصي والداني. ولا شك أن جهود المجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع كل الجهات في البحرين، قد أثمرت عن تمكين المرأة في مجالات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وأنا شخصياً أؤمن بأن التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع البحريني لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكة عادلة بين المرأة والرجل.

لوزارة التنمية الاجتماعية أعباء كثيرة من حيث مسؤوليتها عن الطفولة والأمومة والمسنين والأسرة والمنظمات وذوي الإعاقة والشراكة المجتمعية، كيف تديرون كل هذه الجوانب؟

– تتم إدارة العمل في الوزارة من خلال منظومة تكاملية في الأدوار والمسؤوليات المنوطة للقطاعات بإداراتها المختلفة كافة، وأستطيع أن أقول إن إدارة أي مؤسسة ناجحة تبنى على أساس العمل

الفريقي والتنسيق المنظم مع كل الجهات المعنية بمجال العمل الذي تقوم به المؤسسة في إطار اختصاصاتها ومهماتها. وإدارتي للوزارة ستقوم على هذا الأساس، فلا يمكن العمل بمعزل عن التعاون والتنسيق مع الوزارات الأخرى إلى جانب الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم البرامج الاجتماعية ومنظمات المجتمع الأهلي التي تلعب دوراً مهماً ومساعداً في العمل الاجتماعي.

للوزارة عدد من الاستراتيجيات منها للطفولة وكبار السن وذوي الإعاقة، هل ستواصل الوزارة الاستمرار في تنفيذ هذه الاستراتيجيات؟

– ستعمل الوزارة ضمن أولوياتها لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة، والاستراتيجية الوطنية للمسنين، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بعد أن وضعت خطة متكاملة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، حيث تم مؤخراً تعيين خبراء وطنيين للتنسيق والمتابعة مع مختلف الجهات المعنية بالتنفيذ وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكحال أي استراتيجية أو خطة لابد من وقفة تقييمية لتلك الاستراتيجيات وذلك بعد فترة من التنفيذ لتعديل مسارها إنْ احتاج الأمر لذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

لديكم عدد من أندية الأطفال والناشئة ومراكز شبابية، ما تقييمكم لعمل هذه المراكز، وكم عدد المستفيدين من خدماتها؟

– كل عمل مهما كانت جودته يحتاج إلى تطوير وأندية الأطفال والناشئة مادامت تخدم فئة مهمة فهي في دائرة التطوير باستمرار، أما أعداد المستفيدين لأندية الأطفال والناشئة في المراكز الاجتماعية في العام ٢٠١٤ فيربو على ٦ آلاف مستفيد من الأطفال والناشئة من الجنسين للفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٤، أما المركز العلمي البحريني الذي يقدم خدماته لمختلف الفئات فقد زاره حتى شهر نوفمبر ٢٠١٤ أكثر من ٣٣ ألف زائر.

لوزارة التنمية الاجتماعية برنامج للمنح المالية للمنظمات الأهلية، بعد سنوات من تنفيذ هذا البرنامج، ما رؤيتكم وتقييمكم للبرنامج ومخرجاته؟

– لقد اطلعنا عن كثب على هذا البرنامج وكانت أول فعالية للوزارة أحضرها هي حفل المنح المالية للعام ٢٠١٤ حيث تم توزيع المنح المالية على ٦٦ جمعية أهلية، كما تم فيه الإعلان عن جائزة الشيخ خالد بن حمد للمشروع التنموي المستدام. وبرنامج المنح المالية السنوي للمنظمات الأهلية يتصف بخصائص مهمة تعتبر من دعائم نجاحه وهي اعتماده على مبادئ الشراكة المجتمعية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في توفير الدعم المالي السنوي للمنظمات الأهلية. كما يستند هذا البرنامج إلى آليات وإجراءات تضمن الشفافية والموضوعية والحيادية في الاختيار وتخصيص المبالغ المعتمدة للمنح وتوزيعها حيث يتم احتساب القوة المؤسسية لأي منظمة من ضمن معايير استحقاق المشروع للمنح، فضلاً عن معايير خاصة للمشروع التنموي الذي يتم تقييمه من قبل لجنة مستقلة عن الوزارة.

أما من حيث رؤيتنا المستقبلية لهذا البرنامج فنحن نؤكد استمرارية الأسس التي انطلق منها والآليات التي يعتمدها، إلا أننا سنسعى جاهدين إلى تعزيز جانب الشراكة مع القطاع الخاص في دعم هذا البرنامج واجتذاب مزيد من الدعم المالي والمادي للبرنامج، وخاصة أن الوزارة شفافة وواضحة في طرح المشروعات على الجهات المختلفة في المملكة، ليس هذا فحسب فالوزارة لديها فريق متفرغ لمتابعة تنفيذ المشروعات على أرض الواقع بعد الحصول على المنح وتقييم هذه المشروعات، وإزالة الصعوبات التي تعترض التنفيذ.

البحرين قدمت تجربة متميزة ورائدة في مجال الأسر المنتجة، هل يمكن إطلاعنا على رؤيتكم لتطوير وتحديث هذا المجال مستقبلاً وزيادة أعداد هذه الأسر؟

– إن مشروع المنزل المنتج لديه قابلية كبيرة للتطوير، وخاصة باعتماده على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٩) والخاص بشرعية العمل من المنزل والمشروع مجال خصب لاستقطاب الباحثين عن عمل بإمكانات تعليمية محدودة أو لظروف اجتماعية خاصة، كذلك فرصة لأصحاب الإعاقة للعمل من المنزل بظروف مناسبة لإعاقتهم، وجارٍ العمل على التطوير المنشود حالياً بإضافة امتيازات للأسر المنتجة وأصحاب المنتجات المنزلية مثل ضمهم في التأمينات الاجتماعية، وكذلك تمكين الظروف المناسبة لهم للاستمرار في الإنتاج من خلال توفير الدعم اللازم بالتعاون مع الجهات التمويلية في المملكة.

الشأن الاجتماعي يهم عدداً من الجهات الرسمية، ما شكل التعاون بينكم وهذه الجهات؟

– التعاون موجود مع مختلف الجهات الرسمية، حيث إن الوزارة لا يمكن أن تعمل بمفردها، وهذا التعاون يكون إما من خلال اللجان المشتركة أو فرق العمل أو بالتعاون المباشر لما فيه خدمة المواطن في الشأن الاجتماعي.

أوكلت مهمة وزارة التنمية الاجتماعية مرتين على التوالي لسيدات، لماذا المرأة هي الأوفر حظاً لقيادة وزارة تُعنى بالمجتمع بكل شرائحه؟

– المسألة لا تأتي على أساس سيدة أو رجل، فالعمل الاجتماعي يحتاج إلى رؤية تستند إلى مؤهلات وخلفيات علمية ومهنية، لكنه يحتاج بشكل عام إلى التعمق في فهم ومعايشة المشكلات والقضايا والتحديات التي يواجهها المجتمع، ولا أعتقد أن هناك سبباً محدداً دعا القيادة في البحرين إلى اختيار سيدتين في قيادة وزارة التنمية الاجتماعية، فهناك على مستوى العالم وحتى دول الخليج نماذج لوزارة التنمية الاجتماعية التي يقودها رجال أو سيدات، والوزير منصب سياسي يقوم فيه الوزير بقيادة فريق العمل في الوزارة وهي قيادة لا تختلف مؤهلاتها تبعاً للنوع. فالمرأة، مثلها مثل الرجل.

توقعت ارتفاعها إلى 11.7 % خلال 2015

العمل الدولية: البطالة في الشرق الأوسط الأعلى عالميا

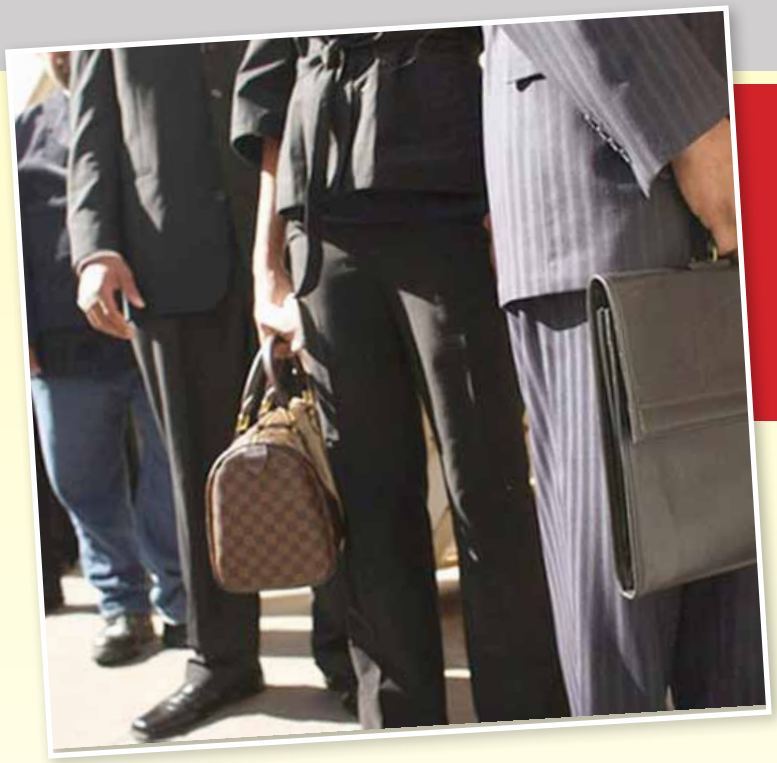

أكدت منظمة العمل الدولية أن البطالة ما زالت عند مستويات مرتفعة في أسواق العمل في الشرق الأوسط، وأن اتجاهاتها في تزايد مستديم بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي طفت على السطح في عام ٢٠١١، والاقتتال، والحروب المحلية، في حين سيدفع انخفاض أسعار النفط معدلات البطالة نحو مزيد من الصعود.

وقالت المنظمة إنه في عام ٢٠١١ ارتفع معدل البطالة إلى ١١,٦ في المائة من ١٠,٨ في المائة في العام السابق، ومن المتوقع أن يصل إلى ١١,٧ في المائة من خلال عام ٢٠١٥، مع معدل بطالة في صفوف الشباب بمعدل ٣,٧ مرة أكثر من معدل البطالة بين البالغين.

ووصفت منظمة العمل الدولية معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط بـ "المذهل"، قائلة أنه الأعلى نسبة في العالم أجمع، وهو مستمر في الصعود، إذ كان بحدود ٢٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، لكن من المتوقع أن يرتفع إلى ٢٩,٨ في المائة عام ٢٠١٥.

وحذرت المنظمة في تقريرها السنوي عن البطالة في العالم من أن عدد العاطلين عن العمل حول العالم سيزيد بشكل إضافي بنحو ١١ مليونا على الأقل في السنوات الأربع المقبلة وأن التفاوت الاجتماعي في العالم سيتفاقم.

وفي عام ٢٠١٩ قد يتخطى عدد العاطلين عن العمل ٢١٩ مليون شخص بحسب التقرير.

وفيما تتوقع المنظمة تراجع البطالة بين الشبان بشكل شامل في الدول المتطورة بحلول ٢٠١٩ (أكثر من ثلاث نقاط انخفاض في إسبانيا أو اليونان) فهي تترقب زيادة كبيرة في هذه النسبة في الشرق الأوسط (ارتفاع بمعدل نقطة في السعودية أو حتى ثماني نقط في عُمان). وتظهر أرقام المنظمة صورة قاتمة لآفاق العمل والبطالة للمستقبل أيضا، أو حتى عام ٢٠١٩، على أقل تقدير.

فعلى سبيل المثال أن معدل مساهمة القوة العاملة كانت في عام ٢٠٠٩ بحدود ٤٨,٠ في المائة، ولم تزد حتى عام ٢٠١٤ إلا إلى نسبة ٤٩,٤، ويتوقع أن تبلغ ٤٩,٦ في المائة عام ٢٠١٥، و٥٠,٠ في المائة عام ٢٠١٩، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة خلال عشر سنوات.

وأرقام معدلات البطالة ليست أفضل، فهي في صعود مستمر. ففي عام ٢٠٠٩ كان المعدل بحدود ١٠,٥ في المائة، وزاد إلى ١١,٧ في المائة في ٢٠١٤، وتتوقع المنظمة أن تبقى النسبة نفسها في ٢٠١٥، لتهبط إلى ١١,٥ في المائة في ٢٠١٩، أي أن معدلات البطالة ستزيد بنسبة ١ في المائة خلال عشر سنوات.

أما معدلات بطالة الشباب فسترتفع بنسبة ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، مقارنة بعشر سنوات سابقة له. ففي عام ٢٠٠٩، كانت معدلات البطالة بين الشباب بحدود ٢٤,٠ في المائة، لتصل إلى ٢٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، في حين تتوقع المنظمة أن ترتفع النسبة إلى ٢٩,٨ في المائة العام الحالي، قبل أن تصل إلى ٢٩,٩ في المائة عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بنمو الأجر الحقيقي للعاملين، فقد كان بنسبة ناقص ١,٢ عام ٢٠٠٩، ليبلغ النقصان في الأجور ٠,٥ في المائة عام ٢٠١٤، في حين تتوقع المنظمة أن يسجل عام ٢٠١٥ نقصا في نمو الأجور بنسبة ٠,٤ في المائة، ونقصا بنسبة ٠,٦ في عام ٢٠١٦، ورقما إيجابيا بنسبة ١,٠ في المائة عام ٢٠١٧، و١,٣ في المائة عام ٢٠١٨، و١,٦ في المائة عام ٢٠١٩. أي أن الأجر الحقيقي سيسجل زيادة قدرها ٢,٨ في المائة خلال عقد من السنين.

أما نمو الإنتاجية، فقد كان ناقص ٠,٥ في المائة عام ٢٠٠٩، ثم أصبح ١,٠ في المائة عام ٢٠١٤، ويتوقع أن يسجل ١,٦ في المائة عام ٢٠١٥، و٢,٤ في المائة عام ٢٠١٩. أي نسبة نمو قدرها ٢,٩ في المائة خلال عشر سنوات.

مشاركة الإناث في قوة العمل لا تزال متدنية جدا كما ذكرت المنظمة. ومعدل مشاركة القوة العاملة للنساء في منطقة الشرق الأوسط كان ٢١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو رقم يمثل ٥٣,٥ نقطة مئوية أقل من نسبة الرجال (٧٥,٢ في المائة)، حسب ما تكشفه الجداول الإحصائية للمنظمة. وقال التقرير المكون من ١٠٠ صفحة، إن الفجوة بين الجنسين في أداء سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط يمتد إلى أبعد من المشاركة. على سبيل المثال، معدل البطالة بين الإناث بلغ ٢١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، أو ٢,٣ مرة أكثر من معدل الذكور. وللمقارنة، فالمعدل العالمي لبطالة الإناث يبلغ ٦,٣ في المائة.

علاوة على ذلك، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية في الأغلبية العظمى من البلدان في المنطقة "لا تزال، في الواقع، متخلفة نسبيا".

وتقول المنظمة إنه إذا ما وجدت أنظمة للحماية الاجتماعية بين بلدان المنطقة، فإنها عادة ما تغطي العاملين في القطاعين العام والخاص فقط، لتترك العمال العاملين لحسابهم الخاص، والكسبة، والعمال غير الرسميين دون أي شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية.

وزراء العمل والشؤون الاجتماعية يختتمون دورتهم الـ 31 في الكويت

عقد مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الحادية والثلاثين، خلال الفترة بين ٢٤ و٢٥ نوفمبر ٢٠١٤، بضيافة كريمة من حكومة دولة الكويت، مركز العمل الإنساني، برئاسة معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية، رئيس الدورة الحالية للمجلسين، هند صبيح براك الصبيح، وبمشاركة أصحاب المعالي وزراء العمل ووزراء التنمية والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، والمدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

ورفع المجلسان أسمى آيات الشكر والتقدير إلى أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وإلى ولي العهد سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر المبارك الصباح وإلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وإلى شعب الكويت، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي قوبلت بها الوفود الخليجية المشاركة في أعمال الدورة، مشيدين بالنهضة والتقدم اللذين تشهدهما دولة الكويت في ظل قيادتها الرشيدة، متمنين لها دوام التقدم والرقي.

وأشاد المجلسان بالدور الذي قامت به وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، رئيس الدورة الحالية للمجلسين، هند صبيح براك الصبيح، طوال فترة ترؤسها، ومتابعتها المستمرة لأطر التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، ما ساهم في تعزيز العمل الخليجي المشترك.

وناقش المجلسان، كلاً على حدة، الموضوعات المدرجة على جدول أعمالهما واتخذا بشأنها القرارات المناسبة والتي تصب في مسيرة العمل الخليجي المشترك على المستويين العمالي والاجتماعي.

وبحث المجلسان الموضوعات المعروضة على جدول أعماله في ضوء المذكرات التي أعدها المكتب التنفيذي والتوصيات التي رفعتها لجنة وكلاء وزارات العمل ووكلاء وزارات الشؤون الاجتماعية، والتي عقدت دروتها السادسة والثلاثين في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالكويت خلال الفترة ٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.

يتبع

وزراء العمل يقرون نتائج فريق المؤهلات والمعايير والاختبارات الفنية

ثمّن المجلس الاهتمام الذي توليه وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز فرص توظيف المواطنين في القطاع الخاص والخطط والبرامج والمبادرات التي تبنتها دول المجلس بهدف إحلال وتوطين الوظائف والتي من شأنها رفع نسب مساهمة المواطنين، وبالأخص الشباب، في سوق العمل الخليجي، معبراً عن ارتياحه من استقرار نسب البطالة في العديد من دول المجلس والتي تحققت بفضل تلك الخطط والبرامج، داعياً إلى المزيد من التنسيق بين الدول الأعضاء وتبادل التجارب وتذليل العقبات أمام تنقل العمالة الخليجية بين الدول الأعضاء.

وأكد المجلس ضرورة تعزيز هيكلية السوق الخليجية من خلال إنشاء مراصد وطنية لمعلومات سوق العمل في الدول الأعضاء بالمجلس كافة، وتكثيف العمل لتوفير متطلبات الحد الأدنى اللازمة لإنشاء المرصد الخليجي.

ونظر المجلس في السياق نفسه دراسة حول مبادرات دول مجلس التعاون في تمكين المرأة في سوق العمل الخليجي، حيث كلف المجلس مكتبه التنفيذي بإعداد تقرير خليجي حول تنظيم عمل المرأة في تشريعات العمل النافذة بدول مجلس التعاون، بالمقارنة مع المعايير الدولية الصادرة في هذا الخصوص، وحث الدول على إنشاء قاعدة بيانات بمتطلبات أسواق العمل في القطاع الخاص الخليجي واحتياجات التدريب، وضمان تجميع البيانات الدقيقة والمصنفة حول العمل اللائق والفجوة في تكافؤ الفرص أو الأجور وغيرها مع تهيئتها للأغراض البحثية.

وأكد المجلس في هذا الإطار ضرورة صياغة آليات وتشريعات تُعزز من مساهمة القطاع الخاص بشكل أكبر في توظيف المواطنات، واعتماد سياسات حماية الأجور وتنظيم ساعات العمل وتعزيز الأمن والاستقرار الوظيفي للمرأة في القطاع الخاص، والعمل على خفض كلفة توظيف المواطنات الملتحقات الجديدات في سوق العمل من خلال تقديم الحوافز المناسبة والداعمة لمؤسسات القطاع الخاص، والعمل على تعزيز دور مراكز الإرشاد المهني في عملية التوجيه نحو التعليم المهني حسب متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص، وذلك منذ مراحل التعليم المتوسط، فضلاً عن تكثيف عمليات التوجيه والإرشاد المؤسسي للعاطلات والباحثات الجديدات عن العمل عبر سياسة التشبيك وتقديم خدمات التدريب والاستشارة بإجراءات مرنة وسريعة.

واعتمد المجلس بصورة تجريبية، الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني (٢٠١٤) ودعوة الدول الخليجية للعمل به خلال العام المقبل، على أن يتم استيفاء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء على الدليل بهدف تحديثه وتعديله وفقاً للتطورات التي تشهدها أسواق العمل في دول مجلس التعاون، والعمل على وضع خطة عمل تنفيذية مع جدول زمني لتطبيق مشروع الدليل.

وفي ضوء الفرق الخليجية الخاصة بالمبادرات الخليجية في سوق العمل والتي يترأس أعمال كل فريق وزير من وزراء العمل بدول المجلس، أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها الفرق الخليجية كل في مجاله، وثمن الدور الذي بذله معالي وزير القوى العاملة في سلطنة عمان في فريق منظومة الرؤى والموجهات المستقبلية لمنظومة المؤهلات والمعايير والاختبارات المهنية بدول المجلس والذي أنهى أعماله بإعداد الدليل الخليجي بهذا الشأن.

وانطلاقاً من الإيمان الراسخ لدى الدول الأعضاء بأن حقوق العمال مسألة تحتل أولوية قصوى في نهج وسياسات دول مجلس التعاون، انطلاقاً من القيم العربية والإسلامية لمجتمعاتنا، فإن دول المجلس كانت وماتزال تعمل على تطوير التشريعات والممارسات المتصلة بقطاع العمل والعمال بهدف تحقيق علاقة تعاقدية متوازنة قائمة على الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة، وبما يحقق الأمن والاستقرار الوظيفي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، ناقش المجلس مشروع برنامج العمل التنفيذي لمكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر في دول المجلس، إيماناً منه بضرورة تضافر وتكامل الجهود الوطنية والخليجية مع الجهود الإقليمية والدولية، ووجه المجلس في هذا الشأن للتنسيق بشأن هذا الموضوع مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أشاد المجلس بالتعاطي الإيجابي الذي تنتهجه وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعاطيها

مجلس وزراء «الشؤون» يوافق على إصدار تقريرين خليجيين حول الاعاقج والطفولج

مع المتغيرات الاجتماعية في قضايا تمكين الأسرة ورعاية فئات معينة من المجتمع ككبار السن والطفولة والناشئة والأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تعزيز دور المنظمات الأهلية والتعاونيات.

وقرر المجلس توجيه مكتبه التنفيذي بالقيام بدراسة مسحية لمشكلة الطلاق بوصفها إشكالية لوضع الأسرة وتماسكها في دول مجلس التعاون، من خلال تبني منهجية وظيفية موحدة لقياس الآثار الفردية والأسرية والاجتماعية. وكذلك أوصى بعقد مؤتمر حول ماذا يحتاج شبابنا من المجتمع والدولة في مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفق إطار عام يعده المكتب التنفيذي بالتعاون مع تحديد أهداف ومحاور وموضوعات المؤتمر.

وأكد المجلس دعوته للدول الأعضاء لاستكمال مشروع الإطار القانوني العام للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، بهد استكمالها وإعدادها في صورتها النهائية. أما فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، فقد شجع المجلس الدول الأعضاء على اعتماد بدء المشاركة المجتمعية الشاملة في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية في دول مجلس التعاون.

كما وجه المجلس لإصدار مشروع الإطار العام النموذجي لقياس جودة البرامج والمشروعات في الإرشاد والتوجيه الأسري في دول مجلس التعاون ضمن موسوعة الصحة النفسية للأسرة الخليجية بعد تعميمه على الجهات المعنية بالدول الأعضاء لإبداء مرئياتها وملاحظاتها عليه. ووجه إلى اعتماد التمكين والتدريب والتأهيل عند إعداد وتصميم السياسات الاجتماعية للأسرة بدلاً من تقديم المعونات والدعم المادي لأفرادها في دول مجلس التعاون. كما كلف مكتبه التنفيذي بتنظيم مؤتمر حول العنف الأسري ومواجهته في دول مجلس التعاون. كما قرر المجلس إطلاق تقرير خليجي في العام ٢٠١٥ حول الأسرة وتحدياتها في دول الخليج.

وفي الموضوعات المتصلة بالطفولة والناشئة، فقد وجه المجلس لإعداد مشروع لتصميم الاختبارات النفسية بحيث تكون بمثابة موجهات إرشادية عند تطبيق الاختبارات النفسية بما يتناسب مع الفئات المشمولة بالرعاية الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

وقرر المجلس إطلاق التقرير الإقليمي الخليجي حول الإعاقة في النصف الأول من ٢٠١٥، إلى جانب استكمال التحضير للإعداد الدليل الموحد لمصطلحات الإعاقة والتربية الخاصة والتأهيل في صورته الحديثة في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المصدق عليها من جميع الدول الأعضاء وإصدار الدليل.

وناقش المجلس حزمة من الموضوعات المتعلقة بالتعاونيات، وأصدر تكليفه لمكتبه التنفيذي بمتابعة تنفيذ الوثيقة الاستراتيجية التعاونية الاسترشادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اعتمدها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون في دورته الثلاثين المنعقدة بمملكة البحرين العام ٢٠١٣ في مدينة المنامة. وقررت دولة الكويت استضافة الملتقى التعاوني الخليجي في العام ٢٠١٦.

وفي البند المتعلق بكبار السن ومشكلاتهم، قرر المجلس تكريس مبدأ اعتماد المسن على أسرته وعيشه في محيطه الأسري، وذلك بتثقيفه وتدريبه على متطلبات الصحة الوقائية والعناية الشخصية والتفاعل الاجتماعي وإيلاء ذلك أولوية في سياسات وخطط دول مجلس التعاون لضمان حقوق ومشاركة كبار السن. وتشجيع إنشاء أندية ومراكز وجمعيات أهلية تطوعية لكبار السن، يتولون إدارتها والإشراف عليها مباشرة، بغرض توفير مناخات اجتماعية أسرية وثقافية ورياضية تتلاءم وظروفهم الخاصة وبما يساعد على استثمار خبراتهم ويعزز دورهم ومكانتهم في المجتمع. ودعا المجلس مكتبه التنفيذي لمتابعة الخطوات التي يتم الإعداد لها في مجال اتفاقية حقوق كبار السن وغيرها من الاتفاقيات في الشأن الاجتماعي وتعميمها على الدول الأعضاء قبل وقت كاف من مواعيد الاجتماعات الخاصة بها.

كما شهدَ حفل افتتاح الدورتين تكريم عدد من الشخصيات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني ذات الإسهام التنموي في مجال العمل ومجال الشؤون والتنمية الاجتماعية من جميع دول مجلس التعاون.

ضرورة وضع قانون إسترشادي للأحداث الجانحين في دول التعاون

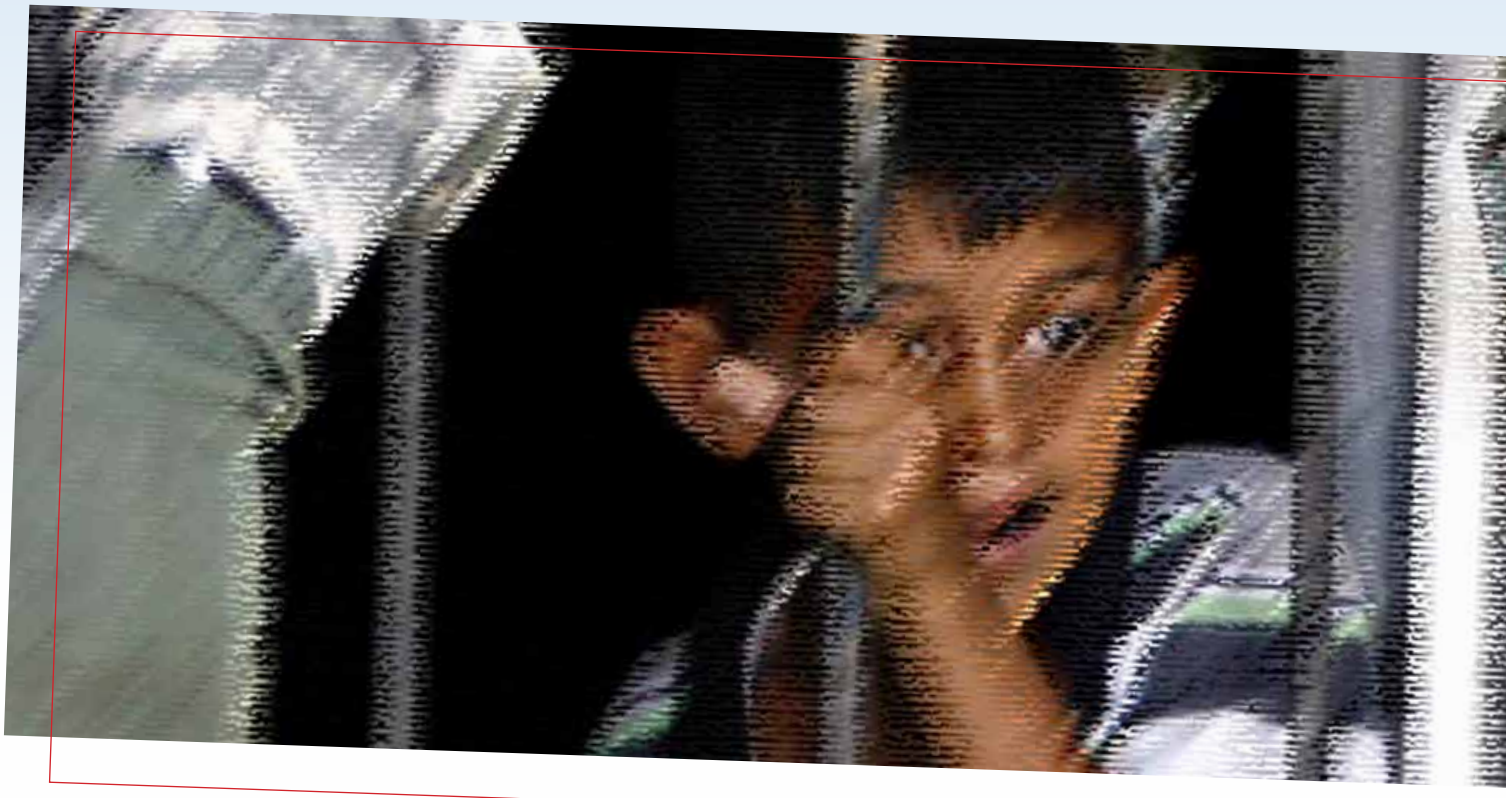

أوصت دراسة علمية حول جنوح الأحداث في دول مجلس التعاون إلى ضرورة وضع قانون إسترشادي للأحداث الجانحين في دول المجلس يهدف إلى تطوير القوانين الوطنية لدول المجلس نحو الأفضل، وتقريب هذه القوانين من بعضها الى أبعد حد ممكن، أخذاً بالاعتبار التماثل الكبير في العوامل المؤثرة في ظاهرة جنوح الأحداث واتجاهاتها في البيئات المجتمعية لدول المجلس.

ودعت الدراسة التي انتهى المكتب التنفيذي من إعدادها إلى أهمية إجراء مراجعات لبعض الجزئيات في التشريعات الخليجية المعنية بالأحداث والعمل على تعديلها لتكون متوافقة والمعايير الدولية

وتأتي هذه الدراسة لتلبي حاجة ملحة في هذه الدول، حيث شملت مقارنة قانونية بين أحكام قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون الخليجي وقد سبقها مدخل لوضعية الأحداث الجانحين دولياً وعربياً وخليجياً من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وغيرها، وقد قام الدكتور يوسف إلياس المختص بالقانون الاجتماعي على المستويين الدولي والخليجي بتأليف وإعداد هذه الدراسة القيمة.

وتشير بعض المؤشرات إلى أن حجم ظاهرة جنوح الاحداث في عدد من دول المجلس وتوجهاتها، تتخذ على نحو متصاعد شكلاً ينبئ بزيادة أعداد الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح، وبتغير أنماط جنوحهم أو تعرضهم للجنوح، وذلك تحت تأثير عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على البنية المجتمعية، والأسرية منها بوجه خاص، وعلى المنظومة القيمية لمجتمعات هذه الدول، على نحو ساهم في تنشيط الظروف التي تؤدي الى ظاهرة الجنوح.

ومع أن دول المجلس أقرت قوانين خاصة بجنوح الأحداث في فترات زمنية متباينة، وطبقت أحكامها على مدى عدة عقود من الزمن، إلا أن التسارع في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبنية وتركيبة المجتمعات المعاصرة جعل من هذه القوانين بحاجة الى مراجعة جذرية تأخذ بنظر الاعتبار ما استجد من متغيرات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وما أستحدث من توجهات على المستوى الدولي من معطيات قانونية بشأن التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث من ناحية أخرى.

وقد اتخذت الدراسة منهجاً خاصاً لها، يقوم على التحليل الاجتماعي لمضامين النصوص القانونية النافذة في دول المجلس، أكثر من كونها بحثاً فقهياً مجرداً في هذه النصوص، سعياً الى تحليل ومقارنة أحكام القوانين النافذة في دول المجلس للتعرف على مدى اتفاقها واختلافها في الأساسي من هذه الأحكام، وكذلك مدى قربها أو ابتعادها عن الصكوك القانونية الدولية والعربية ذات الصلة بجنوح الاحداث، وأخيراً تشخيص أوجه التوفيق أو الاخفاق في صياغة مضامين القوانين النافذة في دول المجلس شكلاً ومضموناً، لتقدير مدى ملاءمتها للحد من ظاهرة الجنوح وإنسجامها مع مستلزمات الواقع المتجدد في دول المجلس.

وجاءت الدراسة في خمسة فصول وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول التعريف بعدد من المفاهيم المرتبطة بالدراسة، إضافة إلى توطئة تناول المسؤولية الجنائية للحدث ومراحلها والعلاقة بين قانون الاحداث الجانحين وقانوني العقوبات والاجراءات الجنائية، إضافة إلى القواعد المرجعية الدولية والعربية ذات الصلة بالأحداث الجانحين مع التعريج على التطور التاريخي للقوانين الخاصة بالأحداث الجانحين في دول المجلس.

وعالج الفصل الثاني من الدراسة التعريفات المختلفة التي أوردتها قوانين دول المجلس للحدث، ومراحل المسؤولية الجنائية للحدث كما حددتها نصوصها والمسؤولية الجنائية للغير عن أفعال تتعلق بجنوح الاحداث، فيما تعرض الفصل الثالث إلى التدابير والعقوبات التي تفرض على الأحداث الجانحين في قوانين دول المجلس، حيث جرى بيان الطبيعة القانونية للتدابير، ثم التعريف بكل من التدابير والعقوبات التي تفرض على الأحداث الجانحين.

وتناول الفصل الرابع منها الأحكام الاجرائية الخاصة بالأحداث الجانحين في قوانين دول المجلس، حيث وزعت هذه الأحكام على ثلاث مجموعات، أولاها الخاصة بمراحل ما قبل المحاكمة، وثانيتها الأحكام المنظمة لقضاء الاحداث وثالثتها الأحكام المنظمة لإجراءات محاكمة الاحداث.

واستعرض الفصل الخامس بالتحليل إجراءات الطعن في أحكام قضاء الاحداث وتنفيذها، ومعالجات لطرق الطعن في الأحكام التي تصدرها محاكم الدرجة الأولى بحق الأحداث الجانحين، ثم الأحكام المنظمة لتنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها درجة البتات، وأخيراً أورد الفصل معالجة خاصة بموظفي ومؤسسات التنفيذ، وما يجب أن يتوفر فيهم من صفات ومقتضيات خاصة يقتضيها الوضع المتميز للتعامل مع الأحداث الجانحين على نحو يختلف عن التعامل مع المجرمين البالغين.

Ministerial meeting for (Abu Dhabi Dialogue 3) employment outreach program supports joint regional initiative

In the "3rd Abu Dhabi Dialogue" the Consultative Ministerial Meeting of Asian Countries revealed the adoption of an awareness program to educate and train migrant workers as an initiative for the regional joint dialogue.

This came at the end of the third Ministerial Consultative Meeting (Abu Dhabi Dialogue 3) which was hosted in Kuwait, and was attended by the ministers of 17 Asian countries. The participants welcomed the International Organization for Migration's proposal to conduct a field study about recruitment and practices of the industry in the context of labor mobility between the countries in Asia.

The participants also confirmed that they are working on the prohibition and prevention of exploitative employment practices and unfair treatment, stressing their commitment to support the Abu Dhabi dialogue as a consultative and governing mechanism in the region.

Governmental Instructions for Decent Job-Offers Initiatives

The minister of Labor, Mr. Jameel Humaidan, said that: "One of the government's priorities is to develop human resources for a more efficient utilization of the labor force in the country" Commenting that "Bahrain's man power has always been the base for development in the Kingdom"

Mr. Humaidan added:"The government always shows continuous support by initiating various projects to offer the citizens decent jobs. The Bahraini citizens should be eligible for jobs that correspond to their level of education and experience."

Minister or Labor: Implementing 36 initiatives to employ 300 thousand

Mr. Adel Faqeah has revealed recently that there are 36 initiatives to be implemented by the ministry in a joint project with the ministry of planning and finance. The initiatives include, summer training programs, and offering various types of jobs that should meet the needs of the unemployed population and the labor market.

Mr. Faqeah has confirmed, according the "Alwatan" newspaper, that the challenges to provide suitable jobs for the youth are numerous, stressing that the Saudi youth should be prioritized when hundreds of thousand migrant workers can secure jobs in the Kingdom of Saudi Arabia. He added that the number of unemployed Saudis has reached 650 thousand, and that every year 350 thousand graduate from secondary school while 100 thousand graduate from college. At the end noted that there are more than one million working visas issued annually.

Expected to rise up to 11.7% in 2015

The International Labor Organization: Unemployment in the Middle East is the highest in the world

ILO said that unemployment is still at high levels in the labor markets in the Middle East, and the rate is growing sustainably because of the political instability, which surfaced in 2011, and local wars, that came after. While the significant drop in oil prices has only caused unemployment to increase further.

The ILO described unemployment in the Middle East as "Unbelievable" stating that it is the highest in the world reaching 11.6 in 2011 and expected to reach 11.7 through 2015. The percentage of unemployed youth has far exceeded the percentage of adults by 3.7.

The organization warned in its annual report that unemployment in the world is expected to have an estimated 11 million additional people, at least in the next four years. Moreover, the report said that the social gap in the world will worsen in 2019, as unemployment may reach beyond 219 million people.

The 31st ministerial session is concluded

New Decisions are in favor of the citizens on both labor and social levels

The 31st session for the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social affairs has been concluded in Kuwait after being held between the 24th and the 25th of November 2014.

Each Council has addressed more pressing matters and has made proper decisions that support the aim to maintain a shared interest between GCC states.

First: The Council of Ministers of Labor:

The Council has stressed the importance of engaging the youth in the private sector, the need to nationalize the jobs in each of the GCC states, and the necessity for GCC women to be part of the workforce in the private sector to solve the problem of unemployment.

Secondly: The Council of ministers of Social Affairs:

The council has commended on the role that the Ministries of Social affairs and Development in the GCC has been playing, and the notable improvement witnessed regarding issues such as elderly citizens care, women's rights, child protection, and people of special needs rights. In addition to praising the role that the Non Government Organizations have played during the past few years in raising awareness amongst the society and promoting for a better culture in the region.

Labor Law amendments in its final stages and soon to be released

Dr. Abdullah Bin Saleh Al Khulaifi, the Minister of Labor and Social Affairs, has recently confirmed that the labor law amendments are in their final stages. The amendments include a number of new articles and legislations, such as protecting workers rights for fair wages. The amendments have been finalized and submitted to the Council of Ministers.

The minister has confirmed that the private sector has responded positively to the Government's plan to nationalize the jobs on all levels. The country is working to have more Qatari manpower in the private sector, and the minister has demanded the private sector to provide proper training and development plans for the Qatari citizens.

Ghabbash: A comprehensive project to amend the labor law is completed

The Minister of Labor in the United Arab Emirates, Mr. Saqr Ghobash said: "The ministry has set up an integrated project to amend the labor law. It is currently being consulted with our stakeholders in preparation for submission to the Council of Ministers. The project is in its final stages." He continued: "our commitment to amend the law is to assure and encourage greater participation from the citizens in the labor market by the approximation of the working conditions in the private sector and the public sector."

Alsaleh, increasing number of Non Government Organizations that reached 617

The minister of social development, Mrs. Faeqa Alsaleh, said that: "The ministry believes in the big role that the NGOs play in the development of today's community. Therefore, we have taken certain measurements and organized for some programs that should enhance and improve the activities of those organizations." She added: "This sector has become substantial in modern time, and throughout the past few years it has witnessed an increase in the number of NGOs to reach 617 institutions from different types and characters"

Bahraini, Saudi, and Yemini ministers receive greetings and congratulations from the Executive Bureau's GM

The general manager of the Council of the Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau has sent his Congratulations and greetings to the new appointed Bahraini, Saudi, and Yemini ministers, expressing his confidence in the ministers' suggestions and instructions that will contribute in improving the quality of life in the GCC.

Workshop outcomes confirm the need for GCC Women to contribute in the Private Sector

The Participant in the workshop titled "Hiring women in the private Sector in the GCC" agreed that it is important to enable women to contribute in the private sector.

The workshop was organized by the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in the GCC States Executive Bureau in collaboration with the Arabic Institute of Planning. From his side, Dr. Bader Mallala stressed the importance of widening the role women play in the private sector due to the increasing recognition and consciousness that women should be given an equal chance to participate in today's market structure, explaining that women are fully capable of assuming duties and performing them competently, as the work market is need for their valuable contributions. Dr. Bader criticized all forms of gender discrimination and called for laws that protect women's rights such as maternity leave and equal pay.

Enable the private sector capabilities as an essential partner in the Sustainable Human Development Project

The participants recommended enabling and empowering the Non Government Organizations as partners with government and business organizations in the project for Sustainable Human Development on both national and regional levels.

Moreover, the participants called for designing criteria to evaluate the NGOs in accordance to the nature and characteristics of their countries. The participants also commended on the role that the NGOs play in the social and economic status around the GCC region.

From his side, the General Manager of the Executive Bureau, Mr. Aqeel Aljassim explained that the number of NGOs has increased and diversified to be part of different fields in the GCC countries, especially those working in the field of community development and providing services to individuals. NGOs have an important role in the social and the economic development process and it is essential to learn how to evaluate the performance of these institutions by analyzing the quality of their contribution to the community.

The Council of the Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau has been productive for more than three decades. The ministerial session was held in Kuwait because of the recent significance given to it due to Kuwait's and the International Community's Celebrations as His Highness Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, Emir of Kuwait received The Title of The Commander of Humanitarian work from the United Nations Organization.

The instructions and directions from the Ministers of Labor have been indeed a translation to the vision of the GCC's leadership, seeing that achieving and reaching the needs and aspirations of the GCC population are exactly the goals and objectives of the leadership.

As we reminisce the history of development in the GCC region we undergo great sorrow and grief, as we recall his highness the late King Abdulla bin Abdul Aziz Al Saud and his countless contributions to the development of the GCC States.

However, if it is any consolation to our nation, we can find comfort in knowing that his successor, the Custodian of the Two Holy Mosques, King Salman bin Abdulaziz Al Saud is indeed a worthy successor to a the best predecessor.

"The Labor and Social Affairs outlook in the GCC States is coming together"

The Secretary General of the Islamic Cooperation Organization Mr. Eyad Madani has welcomed the proposal to enhance the collaboration between his Organization and the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in GCC states Executive Bureau, in a meeting with the General Manager, Mr. Aqeel Al Jassim.

From his side, Al Jassim explained that the goal of the Executive Bureau is to find new ways of collaboration between the GCC states that can help reaching towards unity in the region. Al Jassim has added that both the Islamic and Arab societies are in need for development and empowerment in order to face modern life challenges.

"The executive bureau" seeking collaboration with the chamber of Commerce and Industry

The general manager of the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in the GCC States Executive Bureau has reviewed the possible ways of enhancing the collaboration between the Executive Bureau and the Chamber of Commerce and Industry in Bahrain.

In a meeting between the Chairman of the Chamber of Commerce and Industry, Mr. Khalid Almoayed and the General Manager of the Executive Bureau, Mr. Aqeel Aljassim, where both corroborated the common grounds that the parties share. Almoayed commended the work of the Executive Bureau and praised the help it provides for small businesses and people who are concerned with business matters in the kingdom. From his side, Aljassim praised the role that the Chamber of Commerce and Industry plays in Bahrain's modern market, such as supporting female business owners. The meeting was attended by officials from both parties and was held in Almoayed's office.

Work & Development

Issued by the Executive Bureau of the Council of Ministers of Labour and the Council of Ministers for Social Affairs and the Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States - Nov 2015 - ISSN: 2210-18000

New Decisions are in favor of the citizens on both labor and social levels

Ministerial meeting for (Abu Dhabi Dialogue 3) employment outreach program supports joint regional initiative

Enable the private sector capabilities as an essential partner in the Sustainable Human Development Project